

مستقبل

العلاقة مع الشيعة



تأليف

الأستاذ سعيد فودة



مستقبل

العلاقة مع الشيعة

□ مستقبل العلاقة مع الشيعة

تأليف: الأستاذ سعيد قودة

الطبعة الأولى: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©



دار النور المين للدراسات والنشر

تلفاكس: ٤٦١٥٨٥٩، جوال: ٠٧٩٥٣٩٤٣٠٩، ص.ب: ٩٢٥٤٨٠ صان ١١١٩ الأردن.

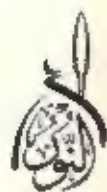
البريد الإلكتروني: info@darannor.com الموقع على شبكة الانترنت: www.darannor.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or copied in any form or by any means without prior written permission from the publisher.

مستقبل
العلاقة مع الشيعة

تأليف
الأستاذ سعيد فودة





بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإنَّ المسلمين تفرقوا فرقاً، واختلفت آراؤهم ومنازعهم وتوجهاتهم، وتتنوع لذلك مواقفهم من بعض القضايا التي تمس المسلمين كافة أو هم طائفة معينة منهم. وتباينت لذلك علاقاتهم بالدول الأخرى غير الإسلامية غربيّة وشرقيّة، وصارت مواقفهم في كثير من الأحوال لا تبنى على أصول الدين ومبادئه وأحكامه، بل على مصالحهم غير المضبوطة أصلاً بالأحكام الشرعية، ولا هي مضبوطة في أحيان كثيرة بمصلحتهم.

ولما كان أمر المسلمين -على اختلاف منازعهم- مُهمّاً لجميعهم، وما يتأثر به بعضهم يتأثر به الآخرون، لما بينهم من أسس تربط بينهم وإن لم يهتموا بها ولم يلتقوا لها بالاً، أو تجاهلوا وأهمّلوا النظر فيها، عازفين عما يُقرّب بينهم، ملتفتين في أغلب الأحوال إلى ما يفرقهم بدلاً من الاهتمام بما يجمع بينهم ويؤخذ غاياتهم بما يعود بالنفع على مجموعهم.

أقول: لما كان هذا هو الواقع في زماننا بخاصّة، وجب علينا أن نهتم لأمر المسلمين فننظر فيما يزيد من قوتهم، وننظر في أسباب الجمعيّة والتفرقة، لندعو إلى ما يجمعهم ونحذر مما يفرق أمرهم.

فكان لا بدّ في هذا البحث أن يكون دراسة تحليليّة لا دراسة تاريخيّة، على أنّا إن ذكرنا بعض الأحداث التاريخيّة، فلن يكون ذلك مقصوداً لذاته، ولا أمراً مهماً لعينه في هذا المقام، إلا من حيث ما قد يعود هذا التاريخ الحاصل في الماضي على واقع المسلمين المعاصر من أثر للجهة المذكورة.

ولما كانت دراسة العلاقات المستقبلية وما يؤثر فيها من عوامل داخلية وتاريخية وخارجية بين جميع المسلمين أمراً عسيراً، يُخَوِّجُ إلى زمان طويل، وإلى دراسات تستغرق زماناً ممتداً، فإننا ندعو الباحثين إلى الاهتمام بدراسة ذلك كلّاً على حسب قدرته، أما نحن فإننا سنوجّه همّنا الآن إلى دراسة العوامل التي يمكن أن تكون مؤثّرة في العلاقة بين السُّنّة والشيعية في المستقبل، بحيث يمكن أن نتوقّع العلاقة التي تكون بينهما بناء على تلك العوامل.

ولذلك فقد لزمنا في هذا البحث عملُ دراسة لهذه العوامل بعد تقسيمها إلى أقسام تُساعدُ على حصر الذّهن والفكر في العلل المؤثّرة، وذلك كما يأتي:

أولاً: الناحية التاريخيّة، من حيث ما هي مؤثّرة في هذا المقام.

ثانياً: العوامل الداخليّة التي تؤثر في العلاقة المستقبلية بين السُّنّة والشيعية.

ثالثاً: العوامل الخارجيّة المؤثّرة على العلاقة بين السُّنّة والشيعية.

وسنحاول الاختصار ما أمكننا ذلك، فإنّ المقام الذي نحن فيه لا يليق به التطويل والاستقصاء.

وندعو الله تعالى أن يوفّقنا في هذا المبحث، ويجعل له ثماراً سائغة.

كتبه سعيد فودة

الفصل الأول

حول تاريخ العلاقة بين السنة والشيعية

ستذكر في هذا الفصل بعض أهم الحوادث التاريخية التي لها دور عظيم في تأجيج الصراع الحالي في العلاقة بين السنة والشيعية، على أن الأدق أن نقول: إن الحوادث نفسها لم تكن هي السبب في ذلك، ولكن السبب كان في كيفية فهم أحد الفريقين أو كليهما معاً.

ولأهمية إدراك الفرق بين التاريخي والعقدي، لا بد أن نقدم لهذا الفصل بيان الفرق بينهما بما يناسب، وذلك لتوقف المقصد من هذا الفصل على ذلك.

الفرق بين التاريخي والعقدي:

التاريخ إجمالاً هو عبارة عن جملة الأحداث التي وقعت في زمان معين^(١)، فلا بد لكل تاريخ من أحوال زمانٍ تقيد وجوده، وربما تقيد تأثيره أيضاً، فتجعله محدوداً في

(١) التاريخ في اللغة : تعريف الوقت مطلقاً يقال أرخت الكتاب تاريخاً وورّخته توريناً. وعرفاً: هو تعيين وقت ينسب إليه زمان يأتي عليه أو مطلقاً: يعني سواء كان ماضياً أو مستقبلاً. وقيل: تعريف الوقت بإسناده إلى أول حدوث أمر شائع: من ظهور ملة أو دولة أو أمر هائل من الآثار العلوية، والحوادث السفلية مما يتندر وقوعه. فجعل ذلك مبدءاً لمعرفة ما بينه وبين أوقات الحوادث والأمور التي يجب ضبط أوقاتها في متأنف الستين.

ظرف حصوله، وربما يتعدى تأثيره ذلك الزمانَ لأمر لازمة عن حقيقته، فتمتدُّ لوازمه وآثاره في الزمان والمكان إلى قدر معين، وذلك الامتداد لا يستلزم خروج التاريخي عن حقيقته، ولا صيرورته غير تاريخي أو فوق التاريخ، بل غاية ما في الأمر أن هذا الحدث أو ذاك كان مُهمًّا في حياة البشر، إلى درجة أن تفاعلهم معهم واتفاعلهم به امتدَّ إما لعوامل راجعة إلى نفس الحدث أو لاحتراف الناس به وتعاونهم على إحياء ذكره في النفوس. فامتداد حكمه وأثره إذن في الزمان لا يستلزم أن يكون غير زمني. وربما يكون الضابط في التاريخي أنا لو قدرنا انمحاء تلك العوامل الأخرى الخارجة عنه، كفعل الناس، وتعاونهم على إحيائه، فيرتب على ذلك أنه لا يبقى في نفسه دائماً أو

وعلم التاريخ هو: معرفة أحوال الطوائف وبلدانهم ورسومهم وعاداتهم وصنائع أشخاصهم وأنسابهم وروفايتهم إلى غير ذلك

وموضوعه: أحوال الأشخاص الماضية من الأنبياء والأولياء والعلماء والحكام والملوك والشعراء وغيرهم.

والغرض منه: الوقوف على الأحوال الماضية. وقائده: العبرة بتلك الأحوال والتنصيح بها وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن ليحترز عن أمثال ما نقل من المضار ويستجلب نظائرها من المنافع.

ومن علم التاريخ: علم وقائع الأمم ورسومهم وهو علم يبحث فيه عن أماكن أقوام مخصوصين ومواضع طوائف معينين ورسوم مألوفة وعادات معروفة لكل قوم ومياده: مأخوذة من الاستقراء والتواتر من الثقافات. وغرضه: تحصيل ملكة ضبط تلك الأمور. وغايته: الاحتراز عن الخطأ فيها [خلاصة ما في: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٢٧١) نقلاً عن مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة، وانظر: أبعاد العلوم، القنوجي، (٢/ ١٣٨)، (٢/ ٥٧١)]

وجاء في الموسوعة العربية الميسرة: علم التاريخ أحد العلوم الاجتماعية التي تعنى بدراسة الماضي البشري، ويقوم المؤرخون بدراسة الوثائق عن الحوادث الماضية، وإعداد وثائق جديدة تستند إلى أبحاثهم. وتسمى هذه الوثائق، أيضاً، تاريخاً.

يزول وجوده في نفسه بمرور الزمان وتغير العصور! أما إن بقي في نفسه مع الأيام مع قطع النظر عما ذكرناه، فهو أمر غير تاريخي، وإلا فهو تاريخي وزماني.

وأما الأمر العقائدي، فالمفروض به أن يكون غير زماني ولا تاريخي بالمعنى الذي شرحناه، ولكن ههنا أمر لا بد من الالتفات إليه، وهو: أن كل أمر من الأمور التي يبحثها البشر فلا بد أن يعتوره - من جهة من الجهات - التاريخ والزمان، إما في ذاته أو في علاقته بالإنسان من حيث تأثيره أو إدراكه أو غير ذلك. فلنأخذ مثالا على ذلك وجود الله تعالى، فهو أمر غير تاريخي، بمعنى أنه غير داخل في الزمان ولا يحده المكان، فهو بالنظر لذاته غير زماني ولا تاريخي، ولكن إيمان الناس بوجود الله تعالى زماني قطعاً، ومكاني، وذلك تبعاً لقيام هذا الإيمان بنفس الإنسان الذي لا ينفك عن الزمان والمكان. وهذا القيام فيما هو زماني لا يستلزم كما هو ظاهر صيرورة نفس وجود الله تعالى زمانياً. وأيضاً فإن وجود نبوة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، وإن حصلت وظهرت في الوجود الحادث في ضمن زمان معين ومكان محدد، إلا أنها ليست تاريخية بالكلية ولا من جميع الجهات، فهي من حيث حصولها وظهورها، أمر زماني، ولكن من حيث معناها فهي على الأقل في نظر المسلمين - ظهرت لتكون حاكمة على الأحداث الإنسانية وموجهة لها عبر التاريخ، وقد طُلب من الناس أن يتعلقوا بنبوة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ويؤمنوا بها على هذا النحو، ولا يصح لهم أن يعتقدوا أنها مجرد ظهورها في زمان مكان معينين، فإنها تتحدد لواحقها وآثارها وأحكامها بقدر هذه الظرف الزماني والمكاني. فهي إذن تظل فوق - تاريخية بهذا الاعتبار، وإن كانت زمانية باعتبار آخر. والذي يعتقد أن نبوة النبي عليه السلام مقيدة

بالرمان ولمكان في وجوده وفي آثار ذلك الوجود وأحكامه، فهؤلاء هم المتجدد
 السابقون لبوته بالمعنى المذكور. وعلى آثارهم يدور العلماء المحدثون وأنواع الحداثة
 العربية المعاصرة، يريدون بذلك تقييد الأحكام الإسلامية بالطرف والرمان الذي
 ظهرت فيها، ولا يعمومها على بقية أجزاء الرمان والمكان. فصيح هؤلاء يدور إذن
 حول قلب حقيقة العقائدي العام إلى مجرد أمر تاريخي محدود في داته وآثاره. وهذا نوع
 من أنواع الانحراف عن أصول الدين كما لا يخفى.

ويقوله أمر آخر من الانحراف - في نظري - وهو محاولة تغيير الأمر التاريخي إلى
 أمر عقائدي عام، وذلك بمحاولة إعطائه أحكام العقائدي، بتعميم حكمه على كل
 زمان ومكان، واحتراف جهة حاكمة على الرمان والمكان كذلك التي بيّنا أنها ثابتة في
 سيرة سيد محمد عليه الصلاة والسلام، ودعوى أنها وإن ظهرت في ظل الرمان
 والمكان، إلا أنها جاءت حاكمة عليهما وموجهة لهما. فإعطاء نحو هذا الحكم لما ليس
 بعقدي في داته، هو محاولة لقلب التاريخي إلى عقدي ويخطئ من يتصور أن التاريخي
 من حيث ما هو كذلك يمكن أن يكون عقدياً دائماً، إلا إن كان شرطاً لظهور العقدي
 أو جزءاً أو نحو ذلك فيكون الاعتقاد به كذلك تبعاً لأصل لاداته.

والذي نقوله في مقام النقاش مع الشيعة الإمامية وغيرهم عن تابعهم وتأثر بهم:
 إن الإمامة والخلاف وغيره من الأحداث التي نقطع نحن أنها في أصلها مجرد أمور
 تاريخية، ونقطع كما نقطعون بأن اعتبارهم عقدي متوقف على ظهور دليل قاطع جازم
 بأنها كذلك. ولما ظهر الدليل القاطع على أن سيرة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام
 عقيدة عامة لكل البشر اعتقاداً بها، ولم تأخر بعد ظهور الدليل عن ذلك. أما حصول

الإمامة والخلافة لشخص معين وكونه دون غيره إماماً، فإن الأصل فيه أنه مجرد حَذِيث تاريخي، ولا يمكن لنا اعتباره عقدياً أصيلاً في الدين، إلا بظهور دليل قاطع على محور القطع الدال على نبوة نبي معين وإلا فإن مجرد زعمنا بأن الإمامة شخصي معين -مع عدم توافر الدليل القاطع على ذلك- عقيدة يكفر من يُنكِرُها أو يُعارضُها، أو يجالِف في ترسيخها الزماني فيؤخرها قليلاً أو يقدمها قليلاً مثلاً، ويفقد أصلاً لارماً من أصول الدين التي لا يقلل إيمانه في الآخرة إلا بها، هذا الزعم لا يكون إلا مجرد انحراف آخر عن أصول الدين، وهو نوع من الانحراف المقابل لانحراف العلمانيين واللادنيين الذين يرمون إلى قلب حقيقة العقدي إلى مجرد أمر تاريخي

فهذا عبارة عن توصيح ملخص أرجو أن يكون مناسباً لما نحن فيه وما وكافياً في المقام لبيان الفرق بين التاريخي والعقدي.

وسأحاول بيان فهم الشيعة والسنة لهذه الحوادث التاريخية بتلخيص، وتوجيه النظر إلى الطريقة المثلى في التعامل معها وفهمها

الحدث الأول: خلافة أبي بكر رضي الله عنه لرسول الله ﷺ

هل هي انحراف عن ركن الدين الذي لا يصحّ الدين إلا به، أو حدث تاريخي جاء موافقاً لأحكام الدين؟

من المعلوم تاريخياً أن الخليفة لرسول الله عليه الصلاة والسلام كان أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعن سائر الصحابة ولا تحفى مكانة أبي بكر من رسول الله عليه السلام، وقد مات وهو عليه الصلاة والسلام راضٍ عنه، ولا تحفى مكانته كذلك من الصحابة أجمعين، منه السبق المعنى والفضل المحلى. وإن كان الشيعة ينكرون تلك المكانة، حتى إن بعضهم يكره فضيلته المشار إليها بقوله تعالى ﴿ثَابِتٍ إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد تكمل علماء السنة بالرد عليهم في هذا التعسف^(١).

(١) وعن ردّ عليهم في ذلك الإمام الرازي في تفسيره الكبير بعد قال في تفسير هذه الآية عند ذكر الفضائل المشار إليها فيها «أنه تعالى سباه ﴿ثَابِتٍ إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ﴾ فجعل ثابى محمد عليه السلام حاك كونهما في الغار، والعلماء أثبتوا أنه رضي الله عنه كان ثابى محمد في أكثر المناصب الدينية، فإنه صلى الله عليه وسلم ما أرسل إلى الخلق وعرض الإسلام على أبي بكر أم أبو بكر، ثم ذهب وعرض الإسلام على طلحة والزبير وعثمان بن عفان وجماعة آخرين من أحلة لصحابة رضي الله تعالى عنهم، والكل أموا على يديه، ثم إنه جاء بهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أيام فلائل، فكان هو رضي الله عنه ﴿ثَابِتٍ إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ﴾ في الدعوة إلى الله وأيضاً كلياً وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عروبة، كان أبو بكر رضي الله عنه يقف في خدمته ولا يفارقه، فكان ثابى اثنين في محله، وقد مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قام مقامه في إمامة الناس في الصلاة فكان ثابى اثنين، وقد توفي مرضه بحسه، فكان ثابى ثلث هاتك أيضاً

وطعن بعض الحمقى من الروافض في هذا الوجه وقال كونه ثاني اثنين للرسول لا يكون أعظم من كون الله تعالى رابعاً بكل ثلاث في قوله ﴿إِن يَكُونُ مِنْ شَحْوَى لَّئِلِهِ إِلَّا هُوَ رَافِعُهُمْ وَلَا خَسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (مجادله ٧) ثم إن هذا الحكم عام في حق الكافر والمؤمن ، فلهذا لم يكن هذا المعنى من الله تعالى دالاً على فصيلة الإنسان فلا بد من السبي على فصيلة الإنسان كان أولى

والجواب أن هذا تصعب بارد ، لأن المراد هناك كونه تعالى مع الكل بالعلم والتدبير ، وكونه مطلعاً على صميم كل أحد ، أما ههنا فمراد بقوله تعالى ﴿ثاني اثنين﴾ تخصيصه بهذه الصفة في معرض التعظيم وأيضاً قد دللنا بلوجوه الثلاثة المتقدمة على أن كونه معه في هذا الموضع دليل قاطع على أنه صلى الله عليه وسلم كان قطعاً بأن صاحبه كظاهره ، فأين أحد الحسين من الآخر؟

ومن وجوه دلالة الآية على فصل أبي بكر رضي الله عنه ما ذكره الرازي «أنه تعالى وصف أبا بكر بكونه صاحباً للرسول ودلت يدل على كمال لفصل قال الحسين بن فضيل الجلي «من أنكر أن يكون أبو بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كافراً ، لأن الأمة مجمعة على أن المراد من ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ هو أبو بكر ، ودلت يدل على أن الله تعالى وصفه بكونه صاحباً له ، اعترضوا وقالوا إن الله تعالى وصف الكافر بكونه صاحباً للمؤمن ، وهو قوله ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبِي وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتُ بِاللَّهِ حَلَقْتُكَ مِنْ تَرْأَبٍ﴾ [الكهف : ٢٧].

والجواب : أن هناك وإن وصفه بكونه صاحباً له ذكره إلا أنه أردفه بـ يدل على الإهانة والإدلال ، وهو قوله ﴿أَكْفَرْتُ﴾ أما ههنا فبعد أن وصفه بكونه صاحباً له ، ذكر ما يدل على الإجلال والتعظيم وهو قوله ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَا﴾ فأي ماسة بين اثنين لو لا فرط العداوة؟

ومن رعم هذا لرعم من الشيعة الطوسي في «النتيان» فقد قال «وقوله ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ لا مدح فيه أيضاً ، لأن نسبة الصاحب لا تعيد فصيلة إلا ترى أن الله تعالى قال في صفه المؤمن والكافر ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتُ بِاللَّهِ حَلَقْتُكَ مِنْ تَرْأَبٍ﴾ وقد يسمون الهيمة بأب صاحب الإنسان كقول الشاعر (وصاحبي برد شعول) وقد يقول الرجل المسلم لغيره أرسل إليّ صاحبي اليهودي ، ولا يدل ذلك عن الفصل ، وقد ملح الطوسي في تحريف المعاني انقرابية ، فقال إن قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَا﴾ المراد به السبي عليه الصلاة والسلام وآله ، وأنه لو أريد به أبو بكر لكان لا فصيلة فيه «لأنه يحتمل أن يكون ذلك على وجه التهديد ، كما يقول القاتل لغيره إذا رآه يفعل لصيحه لا تعمل إن الله معاً يريد أنه مطلع عليها ، عالم بحالها» ، وتحكمات الشيعة بآيات القرآن كثيرة كما لا يحصى على محاسن علم النصير

وبعض النظر عن ذلك كله، فالثابت تاريخياً أنَّ الصحابة رضي الله عنهم ارتضوا
أبا بكر خليفة لرسول الله عليه الصلاة والسلام، واستقرَّ الأمر على ذلك، ومهما قيل
عن موقف علي رضي الله عنه من أنَّه في أول الأمر لم يذيع، أو تأخرت بيعته، ومهما
قالت الشيعة إنه تأخر في بيعته لأنه كان يعتقد في نفسه الخلافة والإمامة، أو ما يقوله
أهل السنة من أن تأخر بيعته كان لأمرٍ خاصةٍ بها مكثه مع روحته رضي الله عنه
إحدى أفضل النساء في الأرض، وبه رسول الله عليه الصلاة والسلام، إلى أن توفيت
- رضي الله عنها - بعد ستة أشهر من وفاة والدها سيي الله ﷺ، وأنه بعد ذلك أعلن
بيعته بعد أن كان بايع.

أقول: مهما كان الأمر الذي حصل حقيقة، فإنه لم ترَ حادثة تاريخية واحدة عه
- رضي الله عنه - أنه وقف مفاوماً لأبي بكر الصديق في خلافته أو أنه نكص عن
معاوته أو أنه رفض اعتباره إماماً للمسلمين. والواقع العمليُّ الحاصل من علي - رضي
الله عنه - أبلغ دليل على حقيقة موقفه الاعتقادي؛ لأن مثله لا يمكن أن تتصور فيه أنه
كان يعتقد في نفسه الإمامة والخلافة بنص الرسول - عليه السلام -، ثم لم يدعُ المسلمين
إلى نفسه، ولم يقاوم من اغتصب الإمامة منه كما يرغم الشيعة بل كان يعاونه ويناصره،
ويستمرُّ على مدحه وتوقيره، ولا سيما أنَّ الإمامة في عرف الشيعة مكملَّةُ السَّوَةِ
وشقيقتها، ومهما قال الشيعة في تعليل موقف الإمام علي - رضي الله عنه - من تقيَّةٍ
لأجل مصلحة المسلمين أو قلة الأعوان المرعومة أو خوفه من مثل عمر رضي الله
عنه - أو نحو ذلك، فإنَّ كل هذه الدعاوى لا تثبت أمام البحث العلميِّ كما يظهر لنا.
بل إنَّ هذه الحجج التي يتأقلمها الشيعة لا تنسب - لو صحَّت - إلا في التقليل من

مكافة الإمام العظيم علي رضي الله عنه الذي لا يخاف أحداً في سبيل الله، ولا يهادن الظلم فضلاً عن أن يكون عوفاً لأناس يسفي أن يعرف أنهم يهدمون الدين، كما يقرر ذلك كله الشيعة!

هذا هو حاصل الأمر في تلك الواقعة.

ولكن الشيعة يرون أنه قد حصل اعتصاب للإمامة التي هي ركن الدين من أهل السنة وعلى رأسهم الشيعان (أبو بكر وعمر رضي الله عنهما)، ويعتقدون في هذه الحادثة التاريخية أنه لا يمكن تصحيحها إلا بالاعتراف بأن الدين قد حرّف من أصله قصداً من أكابر الصحابة، وبعضهم يقولون إن ذلك كان نتيجة النزاع القديم بين الأمويين وبين بني هاشم، وأن الأمر لا يعدو أن يكون استئنافاً للنزاع ومحاولة أو إرهاباً لاستلاب الإمامة من بني هاشم إلى يد بني أمية.

فاعتدروا الحادثة التاريخية أصلاً عقائدياً، وحولوها إلى ركن من أركان الدين، وصاروا يطالبون الآخرين بالتري منها والعدول عن موقف الصحابة فيها وصار موقف الناس في هذه الحادثة محلاً لامتحان عقائدهم عند الشيعة، فمن وافقهم نجاً، وحاب في الآخرة من أبي.

وهكذا فقد تحول الحدث التاريخي عندهم إلى أصل عقدي، وهذا التحول قد يكون أحد أعظم أسباب النزاع الحاصل بين الفريقين

أمّا أهل السنة فيظرون إليه على أنه واقعة تاريخية لم يجرح فيها الصحابة عن أحكام الدين، وأن اختيارهم أبا بكر الصديق كان موافقاً للشريعة، وأنه ما كان يصلح لتلك الفترة إلا مثل أبي بكر رضي الله عنه، وأن المسلمين كانوا راضين بحسين له، وكذلك كان الأمر مع عمر رضي الله عنه ومن بعده حتى شأت الفتن وثارَت التزعزعات.

الحديث الثاني: التراعات بين الصحابة

هل كانت التراعات بين الصحابة إصراراً على استلاب حق آل البيت، وعلى الانحراف عن أصل الدين، أم كانت أحداثاً تاريخية ميسرة على الاجتهاد، فيصيب فيها من يصيب ويخطئ من يخطئ؟

يعلم الجميع أن تراعات قد حصلت بين صحابه وسعداء دوت بينهم، في عهد عليّ - رضي الله عنه -، فكيف ينظر إليها العريقان؟

إنّ شيعة سيطروا إلى تلك الحوادث التاريخية على أنها تمثل استمراراً وإصراراً من أهل السنة - ومنهم لأمويون - على سرقة الإمامة من آل بيت، تلك الإمامة التي كان هم حقاً معنويةً منصوحاً عليه في القرآن وسنة، وأنّ أغلب الصحابة نواطأوا على الخيانة عن الحقّ لذي هو الانقياد للإمام عليّ رضي الله عنه - وبرايم يقولون إن هذه تراعات أعظم دليل على انسة المستنفة عندهم على تدمير لدس من حدوده والقضاء على حضوره بين الناس.

ثمّ أهل السنة فيسقطون إبيها على أنها من الحوادث التاريخية التي اجتهد فيها الصحابة، فمنهم من خطأ ومنهم من أصاب، وقد استقرّ الأمر على أنّ الصواب كان مع الإمام عليّ رضي الله عنه ، ولا بقدر حور في نواياهم ولا يتهموهم بأنهم كانوا يريدون تحريك الدين ولا نحو ذلك من لاهيات خطيرة لبي يسي عليها الشيعة موافقهم من أهل السنة.

ولذلك جاء موقفهم الواضح منها من اجتهد فأصاب فهو مأجور مرتين، ومن اجتهد وأخطأ وكان مستحقاً ومناهلاً للاجتهاد فهو مأحور على اجتهدائه، أمّا من لم يكن متاهلاً للاجتهاد فهو محطى محاسن على أفعاله لدخوله فيما لا يعنيه ويطلب أهل السنة بعد ذلك من عموم الناس أن يكفوا استئثارهم عن الصحابة ولا يجعلوهم هدفاً وينرضوا عنهم بعدما يسوا حقيقة هذه الأحداث الأليمة. معتقدين أن الوقوف عندها يتسبب في إثارة الفتن وشحن القلوب بلا فائدة إلا إضعاف قوة المسلمين والزيادة في تشتمهم

ومن هنا يرى: أن الشيعة لما اعتقدوا أن تلك الأحداث كانت مخالفة لأصول الدين، وأنها كانت أدلة على إصرار أهل السنة ومن معهم على اعتصاب الإمامة والحيدة عن أصل عظيم من أصول الدين، اعتقدوا الثبوت منهم، بل إن كثيراً منهم كفروهم وبالغوا في ذلك، واعتقدوا الطاعة في سبهم، واعتبروا بقاء أهل السنة على لثرتهم إعلاناً عن إصرارهم على موقفهم السابق الذي يتهمونهم به.

أمّا أهل السنة، فمن روي عنه سب الصحابة من العريفين، فقد خطأوه وبيّوا عدم صواب ذلك عنه، فالصحابة غير معصومين عندهم، ولكن سباب المسلم العادي ثم فيما سبب أئمة الهدى وأعلام الدين. ولكنهم لم يرجعوا ذلك الموقف أي السب - إلى رعة الساب في القدر في إيمان صاحبه ولا إلى إصرار على هدم أصول الدين التي لا تقوم إلا بهم كما يقول الشيعة، بل إلى براع راجع إلى اختلاف الاجتهادات المفضية مع العصبية والثورة النفسية إلى عصر تلك التصرفات في تلك الأوقات، ولكنهم يقولون إنه لا معنى لاستمرار ذلك السب والقدر من أحد

الفريقين للآخر بعد انتهاء ذلك الزمان، ولا مسوغٌ للقدح إلا في حالة طهور الدليل القاطع على انحراف الصحابة عن أصول الدين، ولم يظهر من ذلك شيء عن عمومهم، أمّا بعض الأفراد الذين كانوا صحابة فارتدوا أو أخطأوا أو نحو ذلك، فلا يتوقف أهل السنة في الحكم عليهم بالخطأ دون أن يعود ذلك على بقيتهم بالقدح والتشكيك.

وهكذا ترى أنّ أهل السنة لم يقعوا فيها وقع فيه الشيعة، أقصد تحويل التاريخي إلى عقائدي، لا في أصل الخلافة ولا فيما بعد.



الحديث الثالث: مقتل الحسين رضي الله تعالى عنه: مرتكبه والمألوم فيه،

وموقف أهل السنة منه

لا يتوقف أهل السنة في تخطيطه من قام بذلك الفعل المكر، بل إن الإمام السَّعد انتقاراني يقول ما حاصله إنه لا يبغي الرّاع في فسق يريد، بل النزوع في إيمانه^{١١} وذلك لما ثبت عنه من أمور تقدح فيه، بخلاف بعض الذين حاولوا تبرئته مما نُسب إليه وعلى كل حال، فإنَّ الأمر لا يعدو أيضاً أن يكون موقفاً من حدث تاريخي أيضاً على النسق السابق نفسه، والتاريخي عند أهل السنة لا يتحول إلى عقائدي، كما أن العقائدي لا يتحول إلى موقف تاريخي يمكن بعد ذلك تركه أو استلابه.

(١) وهكم نص الإمام السَّعد، قال في أواخر شرح العقائد السَّعدية عند ذكر التراعات بين الصحابة وموقف أهل سنة منها «وما وقع بينهم من مَارعات والمحاربات فله محامِل وأوبلات، فسبهم والطعن فيهم لم كان مما يخالف الأدلة انقطعه فكفر كقذف عائشة - رضي الله عنها - وإلا فبدعة وفسق وسخمة لم ينقل عن السلف المجتهدين والعلماء الصالحين حوار المنع على معوية وأعوانه، فإنَّ غاية أمرهم البغي والخروج عن طاعة الإمام الحق، وهو لا يوجب المنع، وإنما احتلفوا في يزيد بن معاوية حتى ذكر في الخلاصة وغيرها أنه لا يسعي المنع عليه ولا على الخجاج، لأن سبي - عليه السلام - مني عن بعض فُصَّيِّين، ومن كذب من أهل انفسه، وما نقل من عن النبي - عليه السلام - ببعض من أهل القبلة فلما أنه يعلم من أحوال الناس ما لا يعمل غيرهم وبعضهم أطلق المنع عليه لما أن كفر حين أمر بقتل الحسين رضي الله عنه، واتفقوا على حوار المنع على من قتله أو أمر به أو أجازته أو رضي به.

راحق أن رضا يريد بقتل الحسين واستشهاده بذلك وإهانة أهل بيت النبي عليه السلام مع تواثر معاه وإن كانت تصديه أحاداً فمن لا يتوقف في شأنه بل في إيمانه، نعم الله عليه وأبصاره وأعوانه

فموقفهم واضح من ذلك كله، ويرون أن الأمر لا يتعدى أن يكون تصرفاً
إسائياً - قابلاً للقد والتقويم - وقع في بعض الأرباب وأدى إلى ما أدى إليه، مع
حرمهم في هذه الحال بتحطئة بل تصسيق من رصي وقام بالقتل الحميد النبي الكريم -
عليه الصلاة والسلام.

ونرى الشيعة في الطرف الآخر يجعلون هذا الحدث مناسلاً لتعليق مظلوميَّتهم
من غيرهم، وكأنَّ أهل السنة من حيث هم أهل سة كانوا قد قاموا بذلك الفعل المنكر
تعباً لدهمهم، أو أنهم كانوا مصححين له موافقين عليه، أو ربما يتوهم الواهم أنهم
يترصون عن فاعله! والواقع خلاف ذلك كله، كما سبق.

وسبي الشيعة أنهم كانوا من خذل الإمام الحسين - رصي الله عنه -، وكان يتوقع
مهم النصرة والمعاونة، فتركوه للقتل والتكيل، فالرزية إنَّها وقعت منهم، المظلومية
صدرت من أيديهم على ابن ست رسول الله عليه الصلاة والسلام -

وما يزال الشيعة حتَّى الآن يستعلون - في موااسمهم وحُسينيَّتهم - هذه الحادثة
التاريخية التي تراءى فيها أهل السنة، ويوظفونها لتأجيج المشاعر وشحذها ضدَّ أهل
السنة، وكأنَّ تلك المقتلة صدرت عن فتوى مهم ورغبة ومحبة! أو كأنَّ موقف قتلة
الإمام الحسين كان نتيجة لارمة عن مذهب أهل السنة وحرءاً لا ينحزأ منه؟! وفصلوا
الاستمرار على الغفلة أو التعافل عن موقف أهل السنة الصريح الواضح من فعلة هذا
الفعل محبة مهم للتباعد عن أهل السنة، وحرصاً على التمسك ببعض الأمور التي
تسوغ لهم في أعين الناس الحفاظ على تفرقهم عن سائر المسلمين وانعزالهم عنهم،
وتقريباً لمواقف سياسية تصدر منهم من قُلٍّ ومن بعد تنكيلاً بمن توطد في أدهامهم
أهم أعداء يستحقون كلَّ الشر.

الحدث الرابع: غزو التتار لبغداد وتدميرها سنة ٦٥٦ هـ

ودور الشيعة فيه

هل كان هذا الموقف مسوّغاً في مذهب الشيعة؟ وهل كان ما فعله النصير الطوسي يشكل تطبيقاً لقاعدة مؤصلة اتخذها الشيعة ورسوا بها واعتقدوها منهجاً للتعامل مع أهل السنة؟ أم إنّ ذلك كان موقفاً شخصياً له؟

يُذكرنا موقف النصير الطوسي الشيعي "وتواطؤه مع هولاء وتخلّفه معه، والتمهيد لمُقدّم التتار وتخفيض عدد الجيش العباسي بحجة استقرار الأمن وعدم الحاجة لذلك العدد الضخم وبحو ذلك بما هو معلوم معروف، بموقف كثير من الشيعة والعلماء والمُحدثين الذين تحالفوا مع أمريكا والقوى الغربية التي احتلت العراق في وقتنا المعاصر.

(١) محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (نصير الدين) (٥٩٧ - ٦٧٢ هـ) (١٢٠١ - ١٢٧٤ م) حكيم، راضي، فلكي فقيه، مشارك في أنواع من العلوم ولد في طوس، وفي تاريخ الأدب العربي أنه ولد بصور، حي قم، في ١١ جمادى الأولى، وعلت مرله عد هولاء، فكان بطبعه فيبا شير به عليه ويمده بالأموال، فاسى مراعاة قبة ومرصداً عظيمًا، وأُخذ حربة ملاه من لكتب لمجموعة من بعدد والشم وخريرة، وقرّر مجمين لرصد الكواكب وحصل هم أوقافا تقوم بمعاشهم، وتوفي بعدد في دي الحجة من تصانفه الكثيره أسامس الاقتباس في المنطق، فوعد، لعقائد، رده الإدراك في هيئة، لأفلاك، حوس عى كليات القانون، وبحرير إقيديس في أصول الهندسه وحساب [معجم المؤلفين، عمر كحالة،

ويجئ للباحث النظر ثم إعادة النظر في تلك المواقف الصادرة عن الشيعة، خصوصاً إذا وُجد لها تأصيل عند بعض الأكابر منهم.

وحلاصة ذلك أننا إن وجدنا بعض المتبعين إلى بعض المذاهب الإسلامية (سنة أو شيعة أو غيرهم) من يتواطأ على قومه وأساء ديانته، ويقف مع الأعداء ويمهد لهم، ويوطئ أقدامهم في بلاد الإسلام وفي رقاب المسلمين، ويعينهم على احتلال البلاد وبشر الاحتلال بين العباد، ثم وجدنا من علماء ذلك المذهب من يفتي له بجواز ذلك، أو بوجوبه، ووجوب اعتقاد صحة تكرار ذلك الأمر كلما استوحى الحال نصرة أهل المذهب على إحقاقه من المسلمين مع معرفتهم أن ذلك يستلزم تمكين أعداء الدين من رقاب المسلمين، فإن هذا الموقف يصطربنا إلى إعادة النظر في أصول ذلك المذهب من بقية المسلمين، ولزوم إعادة النظر في صحة اتهامهم إلى أهل الإسلام.

أمّا إذا وجدنا بعض المتبعين إلى مذهب ما يفعل ذلك الفعل الشيعي، ووافقه بعض علماء المذهب، ولكن بقية العلماء منهم شنعوا عليه وردّوا قوله وأبناؤا عن علطه فيه، ولم يواطئوه عليه ولم يجيدوه له، فإن ذلك الفعل لا يصح سسته إلى ذلك المذهب جملة، بل ينسب إلى من قام به فقط.

هذا ما تقتضيه قواعد العدل، ولوارم النظر الصحيح.

ملخص حكايته من بعض مصادر الشيعة:

«هو المحقق المتكلم الحكيم المتبحر الجليل... ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيرازه للسلطان المحتشم في محروسة إيران هو لاكو حان بن تولي حان بن جسكر حان من عظماء سلاطين التاتارية وأتراك المغول، ومجيبه في موكب السلطان المؤيد^(١) مع كمال الاستعداد إلى دار السلام بعداد، لإرشاد العباد وإصلاح البلاد وقطع دابر سلسلة البغي والفساد^(٢)، وإخماد دائرة الجور والإللاس بإمداد دائرة ملث بني العباس^(٣)، وإيقاع القتل العام من أتباع أولئك الطغاة، إلى أن أسال من

(١) يريد بالسلطان المؤيد السلطان المعوي، ولا بد أنه يريد بالتأييد التأييد من الله تعالى! ويحتمل لنا أن نستعرب هذه العقيدة التي يعتقد الشيعة، كانوا وما يزالون كما يظهر، هل يعتمدون فعلاً أن الاستنصار بأعداء الدين على المسلمين واجب شرعي، يثابرون عليه، ويؤخرون من عبد الله تعالى! وهل هم فعلاً يعتقدون أن تلك الكارثة التي حصلت أعني تدمير بعداد كانوا مثابرين عليها مأخوذين على انقيادها، وهل كانوا فعلاً يؤمنون إن الفعل في ذلك الزمان مؤيدون من عبد الله تعالى! إن كانوا فعلاً يعتقدون ذلك كما يظهر من هذه الكتابات، فإن هذا يعد أعظم دليل على ما نقول من خطورة نحو هذه المواقف

(٢) ما أقرب هذا الوصف إلى الأحداث التي حصلت مؤخراً في العراق، عندما استنصر المعارضون للنظام العراقي وعلى رأسهم الشيعة بالأمريكان وسائر لدون لتدمير العراق، وإزالة الحكومة التي كانت، ورفعوا شعارات تحرير الإنسان، وشاعة العدل والتخص من الظلم

(٣) وهل إزالة ملث بني العباس عن طريق أسد عبر مؤمنين بالدين الإسلامي أمر محمود حتى يعتبر به هذا القاتل بالأسلوب الذي براه وكأنه يحمل مائة أرباب حكم لصليين أو أعدت القوى الاستعمارية عن رقاب الناس!؟

دمائهم الأقدار كأمثال الأهار"، فإهارها في ماء دجلة، ومنها إلى نار جهنم دار النوار
وعلى الأشقياء والأشرار، وقد كفيينا مؤنة تفصيل هذه الواقعة المشتهرة بما رسمه
أرباب التواريخ المعتمدة في أحوال السلاطين المغولية المستبصرة^(١)

قال الحميني في الحكومة الإسلامية: «فرض الأئمة عليهم السلام - على
الفقيه فرائض مهمة جداً، وألزمهم أداء الأمانة وحفظها، فلا يبغى التمسك بالتقية
في كل صغيرة وكبيرة، فقد شُرعت التقية للحفاظ على النفس أو الغير من الضرر في
مجال فروع الأحكام، أما إذا كان الإسلام كله في خطر، فليس في ذلك متسع للتقية
والسكوت، ماذا ترون لو أحبروا فقيهاً على أن يشرع أو يستدعاهل ترون أنه يجوز له
ذلك تمسكاً بقوله عليه السلام: «التقية ديني ودين آبائي»، ليس هذا من موارد التقية أو
من مواضعها، وإذا كانت ظروف التقية تلزم أحداً ما بالدخول في ركب السلاطين،
فها يجب الامتناع عن ذلك حتى لو أدى الامتناع إلى قتله، إلا أن يكون في دخوله

(١) تأمل كيف يصف دماء المسلمين الذين قتلوا على أيدي التتار بأنها مجرد أقدر، و ستحصر الصورة
المعاصرة الحاصلة في أكثر من بلد مسلم لترى أهمية ما يريد لفت الأنظار إليه من خطورة هذه
الاعتقادات.

(٢) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصهب،
(٦/ ٣٠٠-٣٠١)، تحقيق أسد الله إسماعيلين، منشورات مكتبة إسماعيليين، قم إيران

الشكلي نصر حقيقي للإسلام والمسلمين، مثل دخول علي بن يقطين^(١)، ونصير الدين الطوسي رحمه الله^(٢).

ثم وصف الخميني فقدان العلماء مثل نصير الدين الطوسي بأنه يقارب فقدان الحسين -عليه السلام-، فقال: «وإنما يحدث بفقد الحسين -عليه السلام- والأئمة من

(١) علي بن يقطين بن الحكة التي أحررها الشيعة في بغداد كان الفصل يعود فيها بشكل أساسي إلى رجال كانت لهم مرلة وشأن من أمثال علي بن يقطين لذين عمدوا مع العباسيين منذ بداية أمرهم، وكان هم ماصب كبير، ومكانة هامة لديهم حتى إن «الرامكة» لم يكونوا منقطعين عن رجال الشيعة وعليهم فإن «هشام بن الحكم» العالم للشيعة كان ملازماً ليحيى بن خالد الرمكي، ومن خلال مطابقة التاريخ ولأحاديث مروية عن أئمة أهل البيت -عليهم السلام- وعبرها يعرف بأنه قد كان هناك رجالاً شيعه كانت تحتل ماصب مهمة في العاصمة وسائر البلاد [الرسائل العشر، الشيخ الطوسي ص (١٩ - ٢٠)]

قال الحريري في الأنوار النعمانية ٢ / ٣٠٨، وفي الروايات أن علي بن يقطين وهو وزير الرشيد قد اجتمع في حبه جماعة من المخالفين وكان من خواص الشيعة، فأمر غلماناه وهدوا سقف الحيس على النجوسين فماتوا كلهم وكانوا خمسة رجل تقريباً، فأراد الخلاص من تبعات دمائهم فأرسل إلى مولانا الكاظم فكتب عليه السلام إليه جوات كتابه، بأنك لو كنت تقدمت إلي قبل قتلهم لما كان عليك شيء من دمائهم، وحث إنك لم تقدم إلي فكفر عن كل رجل قتلته منهم نيس، والنيس خير منه فانظر إلى هذه نية الخليفة لي لا تعدد دة أخيه الأصغر، وهو كتب الصيد، من دية خمس وعشرون درهماً، ولا دة أخيه الأكبر، وهو اليهودي أو المحوسي، فإنها ثمانية درهم، وحاشم في الدنيا أحسن وأجس! [الانتصار، العامي (٩ / ١٢٥ - ١٢٦)] وانظر أيضاً [معمل عقائد الشيعة، لأبي علي السعادي مكتبة الصحابة، ص ٣٩]، فقد عر الخكاة إلى كتاب النصب والنواصب [لمحسن المعلم ص ٦٢٢، دار الهداي، بيروت]، ليستدل على جوار قتل أهل السنة -أي النواصب في نظره-

(٢) الحكومة الإسلامية، ط ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، دار عمار، مع تعديلات د محمد الخطيب، ص ١١٩ وعند نصر في ص ١٤٢ في طعة أخرى لنكتاب يدوي أنها إير بق، لا يوجد عليها اسم لدار ولا التاريخ، ولكنها عارية عن تعديلات د. الخطيب.

بعده، ويشعر الناس بالخسارة أيضاً بمقدان الخواجة نصير الدين الطوسي والعلامة وأضرابهم عن قدم خدمات جليلة للإسلام^(١).

ومن المعلوم أن نصير الدين الطوسي هو الذي ساعد التار على الدحول في بلاد الإسلام وتدمير بغداد وقتل المسلمين من العلماء والأعلام، وقتل الخليفة، وسرق كتب العلماء في بغداد، ونسب عن ذلك هروب كثير من العلماء إلى الخلّة؛ لأن التار كانوا قد أعطوا أهلها الأمان وكان النصير الطوسي هو الذي يكتب الكتب للتار، تلك الكتب التي يوجهونها إلى مدن المسلمين في بلاد الشام كحلب ودمشق وغيرها قبل الهجوم عليها وكسر شوكتها، يطلبون منهم فيها أن يستسلموا للتار وألا يقاتلوهم ويتبعوهم ويكونوا من أتباع السلطان الممالي.

ويظهر من هذا النص أن من مذهب الشيعة السماح لبعض الأشخاص أن يقوموا بالدور الذي قام به النصير الطوسي مع هؤلاء، وذلك في سبيل نصرته مذهبهم، ولو كان الأمر على حساب غيرهم من المسلمين.

هذه الآراء ومثلها تزيد في تفرق المسلمين ولا تؤدي إلى جمعيتهم، ولا إلى تعاونهم، ومع ذلك فإننا نرى الشيعة من أكثر الناس تنادياً إلى الوفاق والتقريب، فهل ذلك التقريب لخدمة الإسلام ومن ينتمي إليه فعلاً، كما خدمه الطوسي! أو هو لخدمة مذهب الشيعة على سبيل الخصوص، ولذلك تراهم يذلون الجهود العظيمة لإغراء

(١) الحكومة الإسلامية، ص ١٠٨.

العلماء من أهل السنة إلى المشاركة في الجهود التقريبية وكتابة الكتب لفتح الأبواب أمام
المد الشيعة، وتسلل الثقافة الشيعية إلى بلاد أهل السنة وإغراء أسانهم بها؟

هذا مما يحسن ما أن بعيد التفكير فيه بعمق، وألا يتدافعنا إلى تلك الدعوى مجرد
بريقها الوهاج، وإغراؤها الأخاذ.

وهل يمكن أن بعيد التفكير فيها حدث في السنوات القليلة الماضية في العراق،
سواء على هذا الأساس الذي يعتقد به أكابر الشيعة، من الاستنصار على أهل السنة حتى
لو كان ذلك بأعداء الدين من الكفار والملحدين؟



خاتمة لهذا الفصل

لا بدّ من إعادة النظر في مثل المواقف التي ذكرنا عيبات منها، لأن لها تأثيراً عظيماً في حركة الناس، فإن كثيراً من مشايخ الشيعة يستعملونها لشحذ نفوس أتباعهم بالصغينة على المخالفين هم، ويتخذون منها أعراضاً حليمة للوصول إلى أهدافهم الكبرى، وقد يكون ذلك سبباً لتحركات من المخالفين لهم محمودية أو غير محمودية.

وإذا كان هناك من يتجه من أهل السنة والشيعة إلى التقريب بين المذاهب، فإنه لا يصح أن يهمل أهمية دراسة مثل تلك الأحداث، لتبيين الموقف منها، فإنّه مما لا شكّ فيه أن إعادة تحليل الشيعة والسنة لهذه الأحداث التاريخية، وإعادة فهمها، يمثل أساساً عظيماً لدرء توظيفها من قِبل بعضهم الذين يراعون في زيادة الشُّقّة بين الفريقين



الفصل الثاني

العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في العلاقة بين

أهل السنة والشيعة

بعد أن بيّنا شيئاً من الأحداث التاريخية التي يمكن أن يكون لها أثر في العلاقة بين السنة والشيعة، سشرح الآن في بيان بعض المواضع التي تتأثر بها تلك العلاقة سواء كان ذلك الأثر إيجابياً أو سلبياً

وسنبحث تلك العوامل المؤثرة في ثلاث مساحات رئيسية:

المبحث الأول: ما يجتمع عليه السنة والشيعة من أمور، وله مدخلية ظاهرة في مستقبل العلاقة بينهما.

المبحث الثاني: ما يفرق عليه السنة والشيعة من أمور وله مدخلية ظاهرة في مستقبل العلاقة بينهما.

وهذان المبحثان ينتميان إلى العوامل الداخلية بالنسبة للسنة والشيعة.

المبحث الثالث: العوامل الخارجية.

المبحث الأول: أهم ما يجتمع عليه السنة والشيعة من أمور لها أثر في

مستقبل العلاقة بينهما

لا شئ أن هناك ما يوافق فيه الشيعة السنة من قواعد الإسلام لأصديه، ولا ليرم الحكم على سبيل لقطع بحروح الشيعة من الإسلام، ونحن نعلم أن لأصل أهم متصور إليه، معدودون من طوائف، مع ما لهم من خلافات عظيمة مع أهل السنة وسواهم من فرق المسلمين.

فبدل أن لا أهم ما يجتمع عليه الفريقان من قواعد الإسلام، فإن هذه الجوامع ستكون الرابطة الأساسية لمحوار اندائر بينهما من أجل ما يسمى بالفريق، فإن كان هناك تفريق فعلاً، فلا بد أن تكون دعائمه مقامة على أسس فكرية متينة، لكي لا تتلاعب به بعد ذلك المتلاعبون، ولا يتحد منه المعرضون آلات رحيصة للتوصل إلى أهدافهم ومصالحهم الشخصية، فيصير مستمرون أنعوى في أيدي الآخرين تتلاعبون بهم كما يريدون.

أولاً: في العقائد

الجامع الأول: الإيمان بالله تعالى

ينطوي في هذا الأصل الإيمان بصفات الله تعالى، ولكن من المعلوم وجود بعض الخلافات بين الشيعة والسنة في بعض الأحكام، فاشيعة مثلاً يوجبون على الله تعالى اللطف الذي هو واسطة لإثبات الإمامة عندهم وينفون بعض الصفات وإن أثبتوها لفظاً - كالإرادة التي يرجعونها إلى الفعل، والكلام الراجع أيضاً عندهم إلى أفعال الله تعالى، أمّا الكلام صفة فيمنونه كما هو معلوم، وهم ينفون الصفات الرائدة كما هو معلوم وفاقاً للمعتزلة والفلاسفة ويشتركون مع أهل السنة وغيرهم في قولهم بأن الله تعالى ليس جسماً ولا مركباً ولا تقوم به الحوادث وبحو ذلك من عقائد التثنية الذاتية.

ولكن ينبغي ملاحظة أن هذه الخلافات بينهما لا تزيد في جملتها على الخلافات الحاصلة بين السنة والمعتزلة من قبل، وبينهم وبين الزيدية والإباضية ونحوهم من فرق الإسلام المعروفة.

إلا أن هناك بعض الاتجاهات المدرسية عند الشيعة غلب إلى نوع من الفلسفة الإشرافية المعروجة بوحدة الوجود على طريقة بعض المتأخرين، مثل صدر الدين الشيرازي صاحب الفلسفة المتعالية الذي بنى مذهبه على مقولة التثاقل في الوجود، وحاول الجمع بين الكشف والظن، معتمداً على كثير من خلاصات ابن العربي الحافضي، وخصوصاً في كتابه «فصوص الحكم»، ولذلك نجد هذا الكتاب معتبراً

عندهم في مرحلة عالية، يتناولونه بالدراسة والبحث في أعلى المراتب الدراسية، وكثرت عليه الشُّروحات وازداد اهتمامهم به. فالشيعة وإن كان كثير من العلماء يعتبرونهم أتباعاً للمعتزلة في القرون الأولى ولعاية القرن السادس الهجري، إلا أنهم بعد ذلك مالوا إلى طريقة فلسفية تجمع بين ابن سينا ونتائج المذهب الشيعي، وصاروا يظهرن اختلافهم عن المعتزلة في ساء المسائل والاستدلال عليها، وهذا طور النصير الطوسي ومدرسته، وعنى رأسهم جمال الدين ابن المطهر الحلي، صاحب مهارج الكرامة، وسبح الحق، وغيرها من الكتب المهمة في المذهب الشيعي في الأصول والكلام والفلسفة والعقيدة. واستمروا على ذلك الطور إلى أن طهر الملاً صدراً وألف فلسفته التي تم رفضها أول الأمر، ثم شاعت بينهم وصارت أكثر قبولاً من غيرها حتى استقر لها الزواج العظيم بينهم، ويُعتبر أتباعها إلى هذا الزمان من أكثر المدارس الشيعية وأكثر الأصوليين منهم يتممون إلى مدرسته ولكن يوجد هناك من يعارضها بينهم، ومن المعاصرين المخالفين لها مدرسة نقي الدين المذرسبي.

الجامع الثاني: الإيمان بسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

هذا الأصل في الإسلام لا يملك عن الإيمان بالله تعالى، فلا يكفي في هذا الدين الخيف الإيمان بالله تعالى للمجاة من الخلود في عذاب النار، بل يجب صم الإيمان بالنبي محمد عليه الصلاة والسلام أيضاً، والتسليم لشريعته التي أرسلت عليه.

ولا نكاد نرى أمراً يحس الاهتمام بإظهاره في هذا الباب، إلا ما يذكره من بعد من أن مفهومهم للإمامة وصفات الإمام يكاد لا يتعد كثيراً عن صفات النبي عليه الصلاة والسلام إلا أنه لا يوحى إليه بشرع جديد كما يقولون فجميع الأئمة عندهم

بتسلّمون علمهم من علم النبي عليه السلام، ولا ينزلون عن رتبته في العلم والإحاطة، وفي غيرها من الصفات. وقد يوحد لدى بعضهم نظريات تؤول إلى أنَّ النفس الكلية للنبي وللائمة الاثني عشر نفس واحدة، وإن اختلفت مظاهرها في هذا الوجود

الجامع الثالث: الإيمان باليوم الآخر

لا يختلف الشيعة عن أهل السنة في الإيمان باليوم الآخر، ويقولون إنه روحاني وجسماني بناءً على كون الروح مجردة عن المادة كما هو مذهب بعض أئمة أهل السنة كالعراقي وغيره، فلا خلاف أصلياً في هذا القدر

ولكنَّ ساءهم أسس البعث وعلل الحساب والثواب يطهرُ بعض الاختلافات عن أهل السنة، وذلك بناءً على قولهم باللفظ الإلهي المستلزم للإيجات عن الله تعالى، المؤدي إلى نفي الإرادة والاختيار، وإن كانوا هم قد لا يلتزمون بأن الكمال في إثبات الإرادة على النحو الذي يشتها عليه أهل السنة؛ لأنَّهم كما قلنا يرجعونها إلى الفعل لا إلى صفة معني يتصف بها الله تعالى وقد ينسب بعضهم ذلك على نوع من وحدة الوجود، ولكن ذلك لا يعتر من خصائص الشيعة، كما لا يحفى على الباحثين، إذ يشاركهم في ذلك غيرهم من فرق المسلمين.

وتوجد مسائل أخرى يقول بها الشيعة، كالغيبة والرجعة والتقيّة وسهم للصحابة وقدحهم لا في عدالتهم فقط، بل في إيمانهم وإسلامهم وأتباعهم للدين الحنيف، ووصفهم بما لا يليق أن يوصف به مسلمٌ عاديٌّ فضلاً عن الصحابة أو أكابر

الصحة، وهذا مشهور عن جماهيرهم لا يمكنهم إنكاره، وإن صاروا في هذا العصر يميلون إلى التقليل من أمره لما اشتهر من حديث التقريب وبحوه، ويحاولون أن يوهموا قلة عدد من يقوم بذلك منهم، وبحو ذلك مما هو معروف، وموقفهم هذا فرع موقفهم في الإمامة، مع أن الإمامة نفسها فرع عن أصول عقديّة عندهم.

ثانياً. في أصول الفقه والفقه

يشارك الشيعة مع أهل السنة في كبريات عناوين أصول الفقه كالكتاب والسنة والإجماع، ويحتلمون معهم في بعض معانيها، وفي مسائل معلومة أخرى.

أمّا القرآن الكريم، فهم يسلمون بحجّيته على العموم، ولكن تنقّي الإشكالية الشهيرة التي لم يتخذ منها الشيعة لعبة الآن موقفاً رصيناً باتاً، وهي مشكلة الزيادة والنقصان في القرآن الكريم، وإنا نحد كثيراً من أقوال علمائهم المتقدمين والمتأخرين تقدح في القرآن الكريم من بعض الجهات، فعصمهم يقول: إن هناك نقصاً فيه، ويعصمهم يقول بالزيادة عنده، وعصمهم يجمع بين الأمرين.

ولا شك أن هذا الموقف يهدد العلاقة بينهم وبين سائر المسلمين - لا أهل السنة فقط -، وما لم يتخذ الشيعة موقفاً قاطعاً تُجاه من ينتسبون إليهم ثم صدرت هذه الأقوال عنهم، وما لم يكفّوا عن معارضة أهل السنة عندما يواجهونهم بها بمسألة

النسخ، مع أنه شأن ما بينها وبين ما نحن فيه^(١)، فإن المسألة تبقى من المسائل التي تمثل مرتباً جازماً لكل من يريد التفريق بين الفريقين فضلاً عما يتمسك بها للقدح في الإسلام نفسه. ولذلك فإننا نقول: إن الشيعة إن لم يتخذوا موقفاً قاطعاً باتاً ومهائياً في هذه المسألة التي لا تحتل التأخير ولا المعارضات الحدية ولا أي موقف نحو ذلك، فسيفي أحد أعظم أسباب الفارقة بين المسلمين كافة، وسيفي ناهم مفتوحاً لمن يريد تثبيت أمة الإسلام، وسيتحملون هم مسؤولية ذلك كله في الدنيا والآخرة.

فالقرآن الكريم كتاب المسلمين جميعاً، لا السنة فقط، وعلى الشيعة أن يتحذروا موقفاً ملائماً لمكانة هذا الكتاب العظيم، الذي إن أتاحوا القدح فيه لبعض المتهاوكين، فإنهم يشتركون معهم في ذلك.

ونحن نعلم أن من الشيعة من يقول بتحريف القرآن وأن عندهم كثيراً من الروايات صريحة في ذلك، ودالة عليه، وأن بعض المشهورين منهم ألف كتاباً في إثبات

(١) ورد في التعليق على قول صاحب أوائل المقالات في لقول ١٣٢ () وليس هو رفع أعيان المرسل منه () صفحة ٣٨١ قول يشير بهذا إلى ما ذهب إليه العامة من نزول سور وآيات بسحت تلاوتها وقت أحكامها مثلية الرجم وسورة الخلع وغيرهما، ورواه في صحاحهم ومسانيدهم والأصل في خلع هذه العقيدة كثره روايات تحريف القرآن في كتبهم المعتزة فمروا أنهم لو عترفوا بالآيات الواردة في هذه الروايات شخ عليهم محلوهم بسبب القول بالتحريفات لكثيره، ولو أنكروا صحة هذه روايات على كثرتها وصرحتا سري الشك في جميع رواياتهم وصحاحهم ومسانيدهم، وتكذيب جميع من أعظمهم مثل عمر بن الخطاب وعائشة وغيرهما فالتجأوا إلى حتراف هذه العقيدة المتناقضة في نفسها بما معنى كونه من القرآن ولكن لا يقرأ في القرآن بل خارجة وأشار إليه في آخر البحث بقوله ويرفعون أن السح رفع في أعيان الآية () [أوائل المقالات، الشيخ المفيد، ص ٣٨١، ٣٨٠، مع تعليقات الشيخ فضل الله الزنجاني والواعظ الجرداني]

التحريف كالتطريسي^١، ومهم من يصرح بعدم تحريف القرآن، لا زيادة ولا نقصاً، ولا يتردد في الإعلان عن ذلك، ولكن تبقى الحاجة مُلِحَّة إلى موقف عام شامل قاطع للشبهة من أصلها.

ومن صرَّح بذلك، السيستاني فقد ورد إليه سؤال أحاب عنه وهاكم صورته:

٤٨٩١ . السؤال ' لقد قرأت كثيراً في ما يشر على الإنترنت عن موضوع تحريف القرآن، حيث ينسبونه إلى الشيعة ويستدلون بأدلة من المذهب الشيعي، فلا أعلم مدى صحة هذه الأقاويل ؟

الجواب: دعوى باطلة أحيب عليها من قِبَل علماء الشيعة مرات عديدة، وهم يكررون القول الباطل، وعقيدتنا أن القرآن المنزل من الله تعالى على النبي الأكرم -صلى الله عليه وآله وسلم هو نفس القرآن الموجود لدى المسلمين حالياً من دون زيادة ولا

مقبضة^٢

(١) وقد وصفه الخميني في بعض كتبه بأنه رجل صالح! حاول جمع الروايات الواردة في ذلك ولا أدري ماذا يبقى من صلاحه بعد تجرُّفه على القول بتحريف القرآن، ولا ينبغي أن هذه القول يُعدُّ مكفراً عند جماهير الأمة. ولا يخفى أن ما دفعه إلى ذلك هو شدة اعتقاده بأصل الانحراف عند الشيعة، وهو القول بالإمامة وإنها كانت بالنص، وإن هاتك آيات كانت تُشعرُ على الإمام علي -رضي الله عنه-، فحذفها، الصحابة مكرراً منهم وردة وكوفاً عن الدين حباً بالدنيا وحملاً للجاه والشروة إلى غير ذلك من ترهاتهم

(٢) استفتاءات، السيستاني، ص ١٣١.

وقال الخوئي بعد مناقشة هذه المسألة: «النتيجة» ومما ذكرناه قد تبين للقارئ أن حديث تحريف القرآن حديث حرافة وحيل، لا يقول به إلا من ضعف عقله، أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل، أو من أخطأ إليه حب القول به. والحب يُعمي ويصم، وأما العاقل المنصف المتدبر فلا يشك في بطلانه وخرافته^(١).

وقال الخوئي في تفسيره أيضاً «الشبهة الثالثة: أن الروايات المتواترة عن أهل البيت - ع - قد دلت على تحريف القرآن فلا بد من القول به.

والجواب: أن هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه، وتوضيح ذلك: أن كثيراً من الروايات، وإن كانت ضعيفة السند، فإن

(١) البيان في تفسير القرآن - السيد الخوئي - ص ٢٥٩.

وعمى التحريف بقول صريح عبد الله شبر في تفسيره، قال «ولما حذر الله لرسوله دار الكرامة وبقطع لوجهي مدلت فلا يرجى لقرآن رسول الله، رأى المسلمون أن يسخطوه في مصحف جامع، فجمعوا مادته على حين إشراف الألف من حفاظه ورتانة مکتوبته الموحدة عند الرسولين، وكتابت نسخته وسائر المسلمين حجة وأبعدوا وسوراً، نعم لم يترتب على ترتيب بروليه ولم يُقدّم مسوخته على نسخة، فاستمر القرآن الكريم على هذا الاحتمال العظيم بين اسمين جيلاً بعد جيل ترى له في كل آن ألفاً مؤلفة من المصحف والألف من الحفاظ، ولا تزال المصحف يسبح بعضها على بعض، ويقرأ بعضهم على بعض ويسمع بعضهم من بعض، تكون ألف مصاحف رقية على الحفاظ، وألف الحفاظ رقاء على المصحف، وتكون ألف مصاحف رقية على المتجدد منها بقول الألف ولكنها من ألف الألف، فلم يبق لأمر تاريخي من التواتر وبداية البقاء مثل ما افترض للقرآن الكريم كما وعد الله جلّت ألاؤه بقوله في سورة الحجر ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنشائه لحافظون﴾ وقوله في سورة العنكبوت ﴿إن علينا جمعه وقرآنه﴾، ولئن سمعت في لروايات الشاذة شيئاً في تحريف لقرآن وصاح بعضه فلا تُقم لتلك الروايات وزناً، وهل ما يشاء العلم في صطراطها ووهبها وصعب روايتها ومخالفتها لمسلمين وفيها جاءت به في مروياتها الواهية من الوجه» (تفسير شبر - السيد عبد الله شبر - ص ١٢

جملةً منها نقلت من كتاب أحمد بن محمد السيارى، الذي اتفق علماء الرجال على فساد مذهبه، وأنه يقول بالتناسخ، ومن عليّ بن أحمد الكوفي الذي ذكر علماء الرجال أنه كذاب، وأنه فاسد المذهب، إلا أن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين عليهم السلام، ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر فلا حاجة بنا إلى التكلم في سند كل رواية بخصوصها^(١)

وقال محمد تقيّ الحكيم بعدما أشار إلى الروايات الواردة عند الشيعة وتدلّ على التحريف: «والذي يُؤن الخطب أن أمثال هذه الروايات لم تجد لها أيّ صدى في نفوس جميع علماء الإسلام على اختلاف طوائفهم شيعةً وسنةً إلا من شدّ منهم. يقول الشيخ الطوسي: «وأما الكلام في ريادته ونقصانه فمِمَّا لا يليق به أيضاً، لأن الريادة مُجمَعٌ على بطلانها والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبا^(٢)»، وهو الذي نصره المرتضى، وهو الطاهر في الروايات، غير أنه رُوِيَت روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الأحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً^(٣)، والأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها^(٤)».

(١) البيان في تفسير القرآن - سيد الخوئي، المدخل وفاتحة الكتاب، ص ٢٢٦

(٢) هذا يدلّ على أن هناك بعض الأقوال عند علماء الشيعة تصرّح بالتحريف لقرآن زيادة ونقصاً

(٣) يشير إلى السبع، وقد ذكرنا أنه غير التحريف المنسوب إلى الشيعة والذي اعترفوا أن بعضهم قال به، فلا يجوز إذن معارضة الشيعة للسنة به. ومن ادعى أن السبع هو عين التحريف الخوئي من الشيعة وهو صاحب البيان في تفسير القرآن، فبعد أن قرر حصول الخلاف في تحريف القرآن عند الشيعة بقوله

ومثل هذا المصمود ورد في كثير من كتب الشيعة والسنة على السواء، وتواتره أوضح من أن يظال فيه الحديث، وما أجل ما ذكره المرتضى في ذلك، حيث قال «إن العلم بصحة نقل القرآن كالتعميم باللسان، والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعر العرب المسطورة، فإن العناية اشتدت، والدواعي توهرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه ما ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة ومأخذ

أوجه القول أن المشهور بين علماء الشيعة ومحققهم، بل «تسلم عليه يسهم هو القول بعدم التحريف». نعم ذهب جماعة من المحدثين من الشيعة، وجمع من علماء أهل السنة إلى وقوع التحريف. قال الراعي مذهب جماعة من أهل الكلام ممن لا صاعقة لهم إلا الطعن والتأويل، واستحرج الأساليب الحدلنية من كل حكم وكل قول إلى جوار أن يكون قد سقط عنهم من القرآن شيء، محلاً على ما وضعوا من كيفية جمعه وقد سب الطبرسي في «مجمع البيان» هذا القول إلى الحشوية من العامة قال (١/٢٠٣) «أقول سيظهر لك - بعيد هذا - أن لقول يسح التلاوة هو بعينه لقول بالتحريف، وعنه فاشتهر القول بوقوع لسح في التلاوة - عد علماء أهل السنة يستدرج شتهار القول بالتحريف، واحققة لظاهرة أن لسح غير التحريف، لأن انسح على القول به يكون الناسخ والمسوخ من عند الله تعالى، لا من عند بشر، والله يتصرف بكتبه كيف شاء، ولا يقاوم سححه ببعض الآيات تحريف، فالكل مراد له حل شأنه في لظرف المعين، وهذا على وزن سح الشرح والكتب السابقة، فلا أنظر أحداً من المسلمين يجرؤ على القول بأنه تحريف، وأما التحريف محل النزاع فالقول به مبي على أن الله أنزل القرآن كاملاً، ثم أنقص منه بعض الشرائع أو ردو عليه، فحرفوه عن مراد الله تعالى، بالنص أو المعنى، فتبين الفرق الظاهر بين سح وبين التحريف، ومع أن هذا لا يحصى على علماء الشيعة إلا أننا نراه في القديم وفي الزمان المعاصر لا يزالون يحاولون إبرام أهل السنة بالتحريف بناء على قول أهل السنة بالنسخ، وذلك لأن الشيعة اعترفوا كما رأيت أن بعضهم قال بالتحريف زياده أو نقصاً، ولذلك يحاولون إبرام أهل السنة بمر ما بالتحريف بناء على لسح، ولا يصح أن هذا الإلزام للمرقع بندي بيننا

(١) يرذ على هذا الكلام كي لا يحصى أن الاكتفاء بالأولية في هذا المقام لا يكفي، فلا بد من وجوب عدم الانتساب إليها، وتحريم الاعتقاد على نحو تلك الروايات، لأن المقام ليس مقاماً طياً، بل هو قطعي لا يجوز الترجيح فيه نحو الأولى

العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلما المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته العاية، حتى عرفوا كل ما احتلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون معيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والصّسط الشديد^(١)

ومع هذه البديهة لا أصل أب نحتاج بعد إلى الاستدلال على عدم التحريف بآية ﴿إِنَّا نَحْنُ رَزَقْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَمُهَيِّئُونَ﴾ [الحجر ٩] وآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ لا يَأْتِيهِ التَّطِيلُ مِنْ رَبِّ يَدْيِهِ وَلَا مِنْ خَلْقِهِ تَرْبِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [صمت ٤١ - ٤٢]، لأن الاستدلال بها إنما يكون مع الشك في التحريف، ومع فرض الشك فإن هذه الآيات لا تصلح للدلالة للروم مداهة؛ لأن دلالتها على عدم التحريف في القرآن موقوفة على أن تكون هي غير محرفة، وكونها غير محرفة موقوف على دلالتها على عدم التحريف فيه، فيلزم الدور. والظاهر أن هذا الدور لا مدفع له مع الشك نعم من آمن بمذهب أهل البيت، وآمن بإمضاءاتهم للكتب الموحود، يرتفع هذا الإشكال عنه؛ لأن دلالة هذه الآيات على عدم التحريف في القرآن موقوف على كونها غير محرفة، وكونها غير محرفة يشترط بإمضاء أهل البيت لها على ما هي عليه، فهي حجة في مدلولها، ومدلولها ظاهر في عدم تحريف القرآن، ولا يتوقف على عدم التحريف في القرآن، ومتى احتلف الموقوف عن الموقوف عليه ارتفع الدور وإمضاء أهل البيت للقرآن المتداول ضروري، وإحبارهم بالإرجاع إليه والتمسك به وعرض الأحبار الصحيحة عليه في عاية النواتر. وعلى هذا فحجّة طواهر الكتاب بما

(١) مجمع البيان، (١/١٥).

لا مجال للمناقشة فيها بعدما ثبت تواتر ما بين الدفتين، وأنه هو الكتاب المنزّل من السماء من دون زيادة أو نقصان فيه، والشُّبه الباقية ليس فيها ما يقف دون الأخذ بحجيتها كما سبق بيانه^(١).

ومنها نفي الإجماع. فهم لا يقولون بالإجماع إلا لأهم يعتقدون أن الإمام الغائب إذا حصل الإجماع لا بدّ أن يكون واحداً من أفراد المسمين، فهم وإن جهلوا عينه، قطعوا بكونه موافقاً لهذا الحكم قاتلاً به، ولذلك فهم يقولون بالإجماع، لا لأنّ الإجماع حجةٌ ويحظى من يسب إليهم أهم قائلون بالإجماع على الإطلاق دون ملاحظة هذا القيد. وحاصل هذا القيد الذي يصرحون به^(٢)، نفي كون الإجماع حجة وهذا لخلاف ليس مخصوصاً بالشيعة، فهو مروى عن بعض المعتزلة كالنظام، وكثير من الكتاب المعاصرين المنتسبين إلى أهل السنة يقولون بعدم إمكان الإجماع أو بطلان كونه دليلاً، مع أنّ نعتمد عند أهل السنة هو كونه دليلاً مع القول بإمكانه.

والعقل حجة عند الشيعة، فهم يذكرون أن الأحكام الشرعية الفرعية مدارها على أربعة الكتاب والسنة والإجماع والعقل^(٣)، وينبني كون العقل حجة -عندهم-

(١) الأصول العامة للفقهاء المقارن - السيد محمد تقي الحكييم، ص ١١٦ - ١١٧

(٢) انظر مثلاً أصول الفقه لرضا المظفر، باب الإجماع، وكتاب منهج الأصول لمحمد الصدر، والكافي في أصول الفقه للسيد الحكييم، وغيرها من كتبهم الأصولية.

(٣) أصول الفقه، محمد رضا المظفر، (١/١٨٧).

على إمكان حصول القطع بالحكم الشرعي من غير الكتاب والسنة^(١)، ويبحث فيه عندهم أيضاً في أن العقل إذا ثبت عنده حسن هذا الفعل أو قبحه، هل يترتب على ذلك قطع العقل أن هذا الفعل هو كذلك عند الشارع؟^(٢) وعندهم من المستقلات العقلية أن العدل يحسن فعله عقلاً، وكل ما يحسن فعله عقلاً يحسن فعله شرعاً^(٣).

وهم بعد تسليمهم أصل حجية السنة تعريضها المشهور، وهو ما صدر عن السبكي رحمته قولاً وفعلًا وتقريرًا، لا يقبلون كثيراً من الأحاديث التي أتت عن طريق رواية يقبل أهل السنة روايتهم؛ لأنهم غير عدول عندهم، بل يحتجّون بطرقهم الخاصة، وإن استعملوا أحاديث أهل السنة فلا لزامهم بمذهبهم فقط عندما يترأى لهم ذلك وهذا الأصل يترتب عليه بلا شك وقوع كثير من الاختلافات الجزئية في الأحكام الفقهية العملية؛ لأن بعض الأحاديث المثبتة أو النافية لتلك الأحكام قد تصحّ وتعتبر عند أحدهما ولا تصحّ ولا تعتبر عند الآخر.

(١) أصول الفقه، المظفر، (١/١٨٧).

(٢) أصول الفقه، المظفر، (١/١٨٨).

(٣) أصول الفقه، للمظفر، (١/١٩٠).

وأما القياس فأعلب الشيعة لا يقولون به، بحجة أنه ليس دليلاً صحيحاً،
وأنه ظنٌ غير معتبر^(١)، ولكنهم عند التحقيق يستعيضون عنه بكثير من الطرق
العقلية والنقلية في الاستباط، وطرق مسالك الأحكام العملية.

ولا يعتبرون كذلك الاستحسان والاستصلاح وسدُّ الذرائع وإحليل (يطلقون
عليها اسم. فتح الذرائع) ولا قول الصحابي وإجماع أهل المدينة^(٢)، وهذه الطرق
لاستدلالية يوجد بين أهل السنة خلاف فيها كما لا يحصى.

وتراهم يعتمدون في طرقهم الاستنباطية على ما يسمونه بالطرق العملية في
الحكم:

١- أصالة البراءة: دلت الأدلة على أن الوطعية العملية فيها إذا أمكن لاحتياط،
ولكن لم ينهض دليل على العقاب -حسب تعبيرنا- أو إذا كان الشك في
التكليف -حسب تعبير المشهور- هو البراءة وعدم وجوب الاحتياط^(٣).

٢- أصالة الاحتياط: وبحرى الاحتياط ما إذا قدم دليل عقلي أو نقلي على ثبوت
العقاب بمخالفة الواقع^(٤).

(١) نظر كتاب الوسيط في أصول الفقه، جعفر السبحاني، وهو كتاب دراسي أعد لطلبة الحوزة العلمية
السنة السادسة، طبع في مكتبة التوحيد، قم، (٦٧/٢).

(٢) الوسيط في أصول الفقه، جعفر السبحاني، (٦٧/٢) لم يعمد.

(٣) انظر، الوسيط في أصول الفقه، (٩٨/٢).

(٤) الوسيط في أصول الفقه، (١٢١/٢).

٣- أصالة التخيير. ويدور على البحث في الموقف العملي فيها إذا دار الأمر بين

المحدوزين^(١)

٤- الاستصحاب: وهو إبقاء ما كان على ما كان، وله دور كبير عندهم^(٢)

وأما في المسائل الفقهية فالخلافيات فيها مع أهل السنة معروفة مشهورة عند

أهل الاختصاص في الفقه، ومنها المتعة^(٣) ومسائل في الزواج والطلاق واليوع وغيرها

(١) الوسيط في أصول الفقه، (٢/ ١١٨)

(٢) انظر: الوسيط في أصول الفقه، (٢/ ١٥١)

(٣) احتج بعضهم به ورد في بعض الروايات أن النبي عليه الصلاة والسلام منع أخته الشيماء من حليلة السعدية، بعد عروه حين، وهموا أن تمتعها معناه أنه روجها رواج المعه فأخطأوا، لهم، والتحقيق أن التمتع معناه إكرامها بما أعطاه لها من هدايا ونعم وجوز، ثم أحل سبيلها لتذهب إلى قومها وهدم بعض ما يوضح ذلك

قال الواقدي في المعاري "لما هزم الله نعدى هوازن اتبعهم المسلمون يقتلونهم، فادت سو سليم بيها ارفعوا عن سي أمكم لقتل ارفعوا لرمح وكفوا عن القتل وأم سليم؛ بكمة انه مرة أحب نعيم من مره - فلما رأى رسول الله ﷺ لدي صمعا قل اللهم، عليث بيبي بكمة - ولا يشعرون أن هم أمة اسمها بكمة - أما في قومي فوصعوا السلاح وصعوا، وأما عن قومهم فرفعوا رعداً وأمر رسول الله ﷺ بطلب القوم، ثم قال لحبيبه إن قدرتم على بحاد فلا يعلتن محكم! وقد كان أحدث حدثاً عظيماً، وكان من سي سعد، وكان قد أتاه مسلم، فأخذه بجاد فقطعه عضواً عضواً ثم حرقه بالنار، فكان قد عرف جرمه فهرب فأحده الخيل، فضموه إلى الشيماء بنت الحارث بن عبد العري أخت رسول الله ﷺ من الرصاعة، فعمرو عليها في السباق، فجمعت الشيماء بنت الحارث تقول يي والله أخت صاحبكم ولا يصدقوها وأحده طائفة من الأنصار، وكانوا أشد بأس على هوازن، حتى أتوا بها رسول الله ﷺ فقالت يا محمد، إي أحتك! قال النبي ﷺ وما علامة ذلك؟ فأرته عصة وقالت عضضتيها وأنا متوركتك نوادي السرر، وسحر يومئذ برع عنهم، أبوك أبي وأمتك أمي، قد نارعت انشدي وتذكر ي رسول الله ﷺ فعرف رسول الله عليه وسلم العلامة، فوثب قائماً فبسط رداءه، ثم قال: اجلسي عليه ورحب بهاء ودمعت عيناه، وسأها عن أمه وأبيه من الرصاعة، فأخبرته بموتها في البرمان ثم قال إن أحببت فأقيمي صلنا بحبة

من البحوث، ولن نحوص نحن في ذكر هذه المسائل، لأننا سنهتم هنا بذكر الأصول الكلية التي يترتب عليها الخلاف، وقيمة تأثيرها في مستقل العلاقة بين الفريقين.



مكرمة، وإن أحييت أن ترجعي إلى قومك وصلتك رجعت إلى قومك قالت أرجع إلى قومي وأسلمت فأعطاه رسول الله ﷺ ثلاثة أعيد وجارية، أحدهم يقال له مكحول، فموجوه الحادية قال عبد الصمد أحبري أبي أنه أدرك سلسها في من سعدة ورحمت الشياء لحرف وكلمها لسوة في سجاد، فرجعت إليه فكنت أنه يبه له ويعفو عنه فعزل ثم أمرها بغير أو بغيرين [المغاري، لوافدي، (٣٦٨/١)]

وفي تهذيب سيرة ابن هشام "قال ابن إسحاق فحدثني يزيد بن عبد السعدي قال علمنا انتهى بها إلى رسول الله ﷺ قالت يا رسول الله إني أحثك من الرضاة قال وما علامة ذلك؟ قالت عصه عضصتها في ظهري وأن متوركتك قال فعرف رسول الله ﷺ العلامة فسطه رداء فأعطاه عليه وحبها وقال إن أحث فعدي معه مكرمة وإن أحب أن أمتك وترجعي إلى قومك فعلت فقالت بل تخممي وتردني إلى قومي فتمتها رسول الله ﷺ وردها إلى قومها فرجعت سو سعد أنه أعطاه علامة له يقال له مكحول وجارية فموجت أحدهما الأخرى فلم يرل فيهم من سعدة بقية [تهذيب سيرة ابن هشام، عبد السلام هرون، (٣٧٢/١)]

وقال ابن الجوزي "واسم إحوة رسول الله ﷺ من رضاة حبيبه عبد الله، وأنه وجدته سو الحارث، وجدامة هي الشياء قلب ذلك على اسمها فلا تعرف إلا به. ويرعمون أن الشياء سييت يوم حين فقلت اعلموا أي أحب بيكم فلما أتى به عرفها فأعدها [الوفاء تعريف مصطلح، ص (٦٢)]

المبحث الثاني: أهم ما يختلف فيه السُّنة والشِعة من أمور

لها مدخلية ظاهرة في مستقبل العلاقة بينهما

بعد بيان ما ذكرناه من معاني وأصول يتفق عليها السُّنة والشِعة ويفترقان ولو إجمالاً، فإن استطع أن نقول:

إن من أهم المسائل على الإطلاق بين الشِعة - على سبيل الخصوص - وبين أهل السنة، هي نظرتهم في:

مسألة الإمامة. وهي كما صار يظهر لنا الآن مشأ أغلب الراعات، بل إن ها أثراً غير خاف في شوه الخلاف الفقهي في المسائل الفرعية أيضاً، فضلاً عن العقائدي والأصلي، ويترتب على ذلك كله الخلافات والروعات التأويحية بينهما.

فالشِعة يعتقدون أن الإمامة بالنص، كما قد ذكرنا، وأن الصحابة اعتصرو الإمامة من الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويعتقدون أن الإمامة ليست بمجرد

(١) وما بدل على ذلك مما جاء في روايتهم، والأمثلة عليه كثيرة جداً، ما ذكره المحسبي، قال (٣٦) تفسير العياشي عمروس شمر، عن جابر قال قال أبو جعفر عليه السلام برلت هذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا (يا أيها الذين آمنوا انكتب أمواي أنزلت في علي مصدقاً ما معكم من قل أن نطمس وجوه مرداه على أعقابها) الآية، فأما قوله (مصدقاً ما معكم) يعني مصدقاً برسول الله صلى الله عليه وآله.

٣٧ - تفسير علي بن إبراهيم «الم ترون الذين يركون أنفسهم من الله يركي من يشاء» فان هم الذين سموا أنفسهم بالصديق والماروق ودي الورين قوله «ولا يظلمون فتبلاً» فان القشرة لتي يكون

قيادة أمور المسلمين الظاهرة، بل إنَّ لها حقيقةً أخرى عدهم، وهي صنوُ السُّوءِ في حقيقتها ومكملةٌ لها. ولذلك لا بدَّ من التعرُّف على المعنى الحقيقي للإمامة عند الشيعة، لكي نعرف فيها بعد أثر هذا التصوُّر في العلاقة المستقلَّة بينهما

تعريف الإمامة

لا بد أولاً من تعريف الإمامة لاستطيع بعد تصور آثار أحكامها في هذا المقام.

وسوف نهتمُّ بذكر تعريف الإمامة عند أهل السنة، والشيعة الإمامية الاثني عشرية؛ لأنَّ فهم حقيقة الاختلاف الحاصل بين المسلمين يصبح أسهل عند توضيح الأمر عند الفريقين.

على النواة، ثم كُنِيَ عنهم فقال ﴿انظر كيف يصفون على الله الكذب﴾ وهم هؤلاء الثلاثة وقوله ﴿الم تر إلى الذين أوتوا نصاً من الكتاب يؤمنون بالحب والطاعات ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً﴾ قال برب في اليهود حين سأهم مشركو العرب فقالوا: أذيت أفضل أم دين محمد؟ قالوا بلى دينكم أفضل. وقد روي فيه أيضاً أنها نزلت في الذين غصبوا آل محمد حقَّهم وحسدوا ميراثهم، فقال الله ﴿اولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً﴾ أم لم يصب من الميث فرد، لا يؤتون الدس فقيراً، ﴿يعني النقطة التي في ظهر النواة، ثم قال ﴿أم يحسدون الناس﴾ يعني بالناس هذا أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام ﴿على ما اتهم الله من قصده فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتاهم مَلَكاً عظيماً﴾ وهي الخلافة بعد السُّوءِ وهم الأئمة عليهم السلام. حدثني علي بن الحسين، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه السلام، عن أبيه، عن يونس، عن أبي جعفر الأحول، عن حسان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال ﴿فقد اتينا آل إبراهيم الكتاب﴾ قال السُّوءُ قلت والحكمة؟ قال اللهم والفصاء ﴿وآتاهم مَلَكاً عظيماً﴾ قال الطَّاعة المفروضة [بحار الأنوار، العلامة المجلسي ج ٩ - ص ١٩٣ - ١٩٤].

وورد فيه أيضاً ٢١ - تفسير علي بن إبراهيم ﴿إن الله اصطفى﴾ الآية، لفظ الآية عامٌّ ومعناه خاصٌّ، وإيا فصلهم على عالمي زمانهم وقال العالم عليه السلام برل (وك إبراهيم وآل عمران وآل محمد على العالمين) فأسقطوا آل محمد من الكتاب [بحار الأنوار العلامة المجلسي - ج ١١ - ص ٢٤ - ٢٥]

ولا بدّ لنا أن نبّه أن هناك اصطلاحين يستعملان في هذا المقام، الأول الخلافة، والثاني الإمامة، فأهل السنة لا يرون احتلافاً بينهما، ويستعملون أحدهما محلّ الآخر، وأمّا الشيعة فيفرقون بينهما، كما سندكره.

عرّف الإمام التفتازاني - في «شرح العقائد النُسَفيّة» - الخلافة، فقال: «بيّنة عن الرسول في إقامة الدين بحيث يجب على كافة الأمم الاتّباع»

فخلافة إذن محصورة في كونها بيّنة لرسول الله ﷺ، في إقامة الدين، وليست استئنافاً للنسوة، ولا هي من جنس النُوءة كما هي عند الشيعة. فالخليفة مهمته تطبيق الشريعة الإسلامية التي أنزلها الله تعالى على رسوله الكريم ومن هنا يتبين أنّها تطبيق للشريعة، ولا حاجة إذن لكون الخليفة معصوماً، كما يدعي الشيعة؛ لأن تطبيق الشريعة ممكن بحسب الطاقة البشرية، ولا يُشترطُ في الطاقة الشريعة كونها معصومة، بل الأصل كونها ليست معصومة. وعند العلط يكون التصويب ممكناً بالرجوع إلى الشريعة نفسها.

ويلاحظ في التعريف أيضاً، أنّ الأصل في الخليفة أن يكون واحداً، فلا يصح تعدد الخلفاء، لما يُجَدُّه هذا من اضطرابٍ كما سيبيّن، وهذا هو المفهوم من قول الإمام التفتازاني: «بحيث يجب على كافة الأمم الاتّباع»، وهذا لا يبرع تصحيح وجود أكثر من إمام ولو في بعض الظروف التي يستعصي فيها وَحْدَةُ الإمام. وقد بين كثير من الفقهاء ذلك.

وقد احتمل الإمام التفتازاني أن يكون الإمام أعَمّ من الخليفة، ساء على ما ورد في الحديث من أن الخلافة ثلاثون سنة، فما بعدها لا يكون خلافة، فاحتمل أن يكون ما

وراء الثلاثين إمامة لا خلافة، ساء على أن الإمامة أعمُّ، ولكنه أطل هذا الاحتمال بأن هذا الاصطلاح لم يجده في استعمال القوم، أي أهل السنة، ثم اختار في حل الإشكال السابق، بأن المقصود الخلافة الكاملة، أي ما بعد الثلاثين سنة خلافة ولكنها ليست كاملة ككمال الخلافة المتقدمة لورود القصص فيها من بعض الجهات التي لا تستلزم بقض أصل الخلافة.

ثم ذكر الإمام التفتازاني قول الشيعة فقال «بل من الشيعة من يرغم أن الخليفة أعمُّ، ولهذا يقولون بخلافة الأئمة الثلاثة دون إمامتهم» اهـ. وبهم نحن تماماً لم يرغم الشيعة الفرق بين الإمامة والخلافة، فهم لا يعترفون للحلفاء الثلاثة الأوائل، وهم أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، رضي الله تعالى عنهم، لا يعترفون هؤلاء بالإمامة، بل ربما يسمون لهم الخلافة فقط وذلك لأنهم يقولون بأن الإمام خليفة عن النبي من حيث هو نبي، فالإمامة من جنس النبوة عندهم، لا فرق بين النبي والإمام إلا من جهة أن الإمام غير النبي لا يوحى إليه، أو لا تنزل إليه رسالة وشريعة جديدة، ويشارك مع النبوة فيما سوى ذلك، ولذلك يشترطون في الإمام ما يشترطون في النبي من العصمة والنص وغير ذلك، فمفهوم الإمام عند الشيعة معياراً عاماً لمفهوم الإمام عند أهل السنة. وسوف تذكر الآن مفهوم الإمام عند الشيعة

قال السيد محسن الحراري في شرحه على عقائد المظفر ص ٢٧٥. «ولا يذهب عليك أن جمهور العامة فسروها بما اعتقدوها في الإمامة من الخلافة الظاهرية والإمارة، وقالوا إن الإمامة عند الأشاعرة هي خلافة الرسول في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة بحيث يجب أنشأه على كافة الأمة، ومن المعلوم أن مرادهم منها هي الخلافة الظاهرية

التي هي إقامة غير النبي مكانه في إقامة العدل وحفظ المجتمع الإسلامي، ولو لم يُنصَّه النبي ﷺ للخلافة بإذنه تعالى^(١) اهـ

فهو كما ترى يشير إلى الفرق الذي سسه الإمام التتازائي إلى الشيعة، من تفريقهم بين الخلافة والإمامة، ويسب الخرازي القول بالتزادف إلى العامة، وهو الاسم الذي يسمي الشيعة به أهل السنة، فيتبين لنا أن ما نسبته العلامة السعد إليهم صحيح.

هذا عن مفهوم مصطلح الإمامة عند الشيعة، وأمّا عن تعريفها، فقد قال الخرازي في ص ٢٧٦. «الإمامة عند الشيعة هي الخلافة الكلية الإلهية التي من آثارها ولايتهم التشريعية التي منها الإمامة والخلافة الطاهرية؛ لأنّ ارتقاء الإمام إلى المقامات الإلهية المعنوية يوجب أن يكون رعيّاً سياسياً لإدارة المجتمع الإسلامي أيضاً، فالإمام هو الإنسان الكامل الإلهي العالم بجميع ما يحتاج إليه للناس في تعيين مصالحهم ومضارهم، الأمين على أحكام الله تعالى وأسراره، المعصوم من الذنوب والخطايا، المرتبط بالمبدأ الأعلى، الصراط المستقيم، الحجة على عباده، المفترض طاعته اللاتق الاقتداء العام به والتبعية عنه، حافظ لدين الله، المرجع العلمي لحلّ المعضلات والاختلافات وتفسير المجملات، الرعيم السياسي والاجتماعي، الهادي للنفوس إلى

(١) وقوله (بإذنه تعالى) يشير به إلى أن الخلافة عند الشيعة يجب أن تكون لشخص يعينه الله تعالى بعينه إما مباشرة أو بواسطة الرسول عليه السلام، لا يلتفتون بتعيين الله ورسوله صلات تؤهل بعض الناس للخلافة ليكون بعد ذلك احتير لشخص المعين ساء عليها موكولاً إلى الأمة كما يقول أهل السنة وسائر المسلمين

درجاته الثلاثة هم من الكمالات المعنوية، الوسيط في نيل الفيض من المبدأ الأعلى إلى الخلق، وغير ذلك من شؤون الإمامة اهـ.

هذا هو تعريف الإمامة عند الشيعة، وهو يخالف خلافاً جوهرياً التعريف الذي وضّحناه عند أهل السنة، ولسنا نحن الذين نقول إن هذا التعريف يخالف لتعريف أهل السنة فقط، بل إن الحراري نفسه قرّر ذلك وصرّح به فقال ص ٢٧٧ «فالاختلاف بيننا وبين العامة اختلاف جوهري لا في بعض الشرائط» اهـ.

وهذا الاختلاف الجوهري قد يتجاهله بعض المتسبين إلى أهل السنة بهدف التقريب بين المذاهب، وهؤلاء يظنون أن التقريب لا يكون إلا بالتجاهل للحقائق، وبمضي الأمور الثابتة، بل إن التقريب لا يكون أبداً إلا بعد التقرير الواقعي والصحيح المطابق، والبيان الواضح حقيقة الخلافات بين المذهبين، فالتقريب متصور فقط ترجيح أحد الطرفين، أو تعيين طريقة تعامل صحيح مع وجود الخلافات المتقرّرة، ولا حلّ آخر ممكن، إلا في أوهام بعض أنصار هذه الدّعوة. وما أكثر المحنّ للمغالطات والتجاوزات الفكرية.

وتأمل في قول الحراري: «الخلافة الكلية الإلهية التي من آثارها ولايتهم التشريعية» لتعرف بعد ذلك حقيقة قولنا بأن الشيعة يعتبرون الإمامة تكوينية وتشريعية، بل التشريع تابع ولأمر عن التكوين، ونقصد بالتكوين التدبير للعالم

(١) ولتبيين معنى الولاية التكوينية عند الشيعة، نورد ما يأتي:

قال الشيخ ناصر مكارم الشيرازي في تفسير الأمل (٣٦٩/١) «مرحلة الإمامة هي في الحقيقة مرحلة تحقيق أهداف الدين والهداية، أي «الإبصار إلى المطلوب»، وبست هي «إراءة لطريق» فحسب ومصفاً لما سبق فإن الإمامة تتضمن أيضاً على «هداية التكوينية»، أي النموذج الروحي للإمام، وتأثيره على القلوب المستعدة للهداية المعنوية (تأمل مدقه) الإمام في ذلك يشبه الشمس التي تبعث الحياة في نباتات، فكذلك دور الإمام في بعث الحياة الروحية والمعنوية في الكائنات الحية»

وعسر الطباطبائي صاحب «الميراث في تفسير القرآن» عد لكلام على قوله تعالى ﴿يَتِمَّا وَلْيَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالدِّينَ أَتَمُّوا﴾ [المائدة ٥٥] لولايته لتكوينية لله بأنها التي «تصحح له التصرف في كل شيء» وتدير أمر الخلق بما شاء، وبسبب هذا العموم إلى الله تعالى «فلولاية لتكوينية بهذا العموم لا تشب إلا الله تعالى كما ترى، وهذا لا يمنع ثبوت بعض جهات وأنواعها لبعض المخلوقات كالأنبياء والأولياء» قال صاحب أنوار الفقهاء في ص ٥٥٢ وهو الشيخ ناصر مكارم الشيرازي «الولاية على الحق ولإيجاد إمام هي لله تعالى وحده، نعم بالأنبياء والأولياء المعصومين ولايه في المعجرات وشبهها نظير ما ورد في حق المسيح (عليه السلام) أنه كان محمياً الموتى بإذن الله، وهذه شعبة من الولاية لتكوينية هم»، فأعطاهم كما ترى - بعض شعب لولاية لتكوينية، وقال آية الله منتظري في كتاب «دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدعوة» (٧٣/١) «في تقسيم الولاية الولاية - بمعنى التصرف والاستيلاء على الشخص أو الأمر - إما تكوينية وإما تشريعية ولا يحكي ثبوت كليهما بعزتهما انكاملة لله - تعالى»، ثم قال بعد كلام «وكيف كان فاصل الولاية التكوينية بسبب الإحاطة شاملة لهم بلا إشكال وإن لم تُحطَ بحدودهم ولكن محل البحث هنا هو الولاية التشريعية المستعنة لوجوب لظدهم هم في أوامرهم المولوية الصادرة عنهم من هذه الجهة مضافاً إلى الأوامر الإرشادية الصادرة عنهم في مقام بيان أحكام الله تعالى والبحث في لولاية لتكوينية هم وكيفية صدور المعجرات وكرامات محل آخر ويوجد رسول الله (ص)، بل جميع الأنبياء أو أكثرهم وكذا لائمة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين بل بعض الأولياء المكرم أيضاً مرتبة من الولاية لتكوينية، بحسب ارتقاء وجودهم وتكاملهم في العلم والقدرة العقلية والإرادة» وقال آية الله منتظري في «نظام الحكم» ص ٤ «ولا يحكي ثبوت لولاية لتكوينية وتشريعية بعزتهما الكاملة لله تعالى ويوجد لرسول الله (ص) بل لجميع الأنبياء أو أكثرهم، وكذا لائمة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين - بل بعض الأولياء المكرم أيضاً مرتبة من لولايته التكوينية، بحسب ارتقاء وجودهم وتكاملهم في العلم والقدرة العقلية والإرادة والمشيئة، والارتباط بالله تعالى - وعناية الله بهم إذ جميع معجرات الأنبياء والأئمة وكرامات الأولياء بسبب تصرفهم في لتكوين، وإن كانت مشيئتهم في طول مشيئة الله وإرادته»

إيجاداً وإعداماً، أو تصرفاً تكوينياً له ولو من بعض الجهات^(١)، لا على سبيل الإحاطة والشمول كما هو ثابت لله تعالى، فالولاية ليس تشريعية فقط^(٢).

وقد اخوتي في صراط لحة (٣/ ٤١٩) «وأما الولاية التكوينية، فهي التصرف التكويني بالمخلوقات إنساناً كان أو غيره»

(١) قال الثاني في المكاسب (٢/ ٣٣٣) بتقرير الأملى وذلك عند بيان الولاية لثلاثة للشي وللأوصياء من بعده. «إن لولايتهم مرتبتين

(أحدهما) الولاية التكوينية لشي هي عبارة عن تسخير المكونات تحت إرادتهم ومشيئهم بحول الله وقوته، كما ورد في ريادة الحفحة أرواحاً له إعداماً بأنه ما من شيء إلا وأشتم له السبب، وذلك لكونهم عليهم السلام مظاهر أسائه وصفاته تعالى، فيكون فعلهم فعله وقولهم قوله، وهذه مرتبة من الولاية مختصة بهم وليس قاسم للإعطاء إلى غيرهم، لكونها من مقتضيات دوته المورية ومفوسهم المقدسة التي لا يبلغ إلى دون مرتبتها مبلغ.

(وثانيتهما) الولاية التشريعية الإلهية لثابتة هم من الله سبحانه وتعالى في عدم التشريع بغير وجوب تصديقهم في كل شيء وأهم أولى الناس شرعاً في كل شيء من أنفسهم وأموالهم

والفرق بين المرتبتين ههنا، حيث أن الأولى تكوينية والثانية تشريعية، وإن كانت الثانية أيضاً لا تكون ثابتة إلا لمن له المرتبة الأولى، إذ ليس كل أحد لائقاً للنسب بذلك المصب الرفيع، وإتمام السبع إلا من حصه الله بكرامته وهو صاحب المرتبة الأولى»

(٢) قال الخوئي في مصباح الفقاهة (٣/ ٢٨٠) «فالظاهر أنه لا شبهة في ولايتهم على المخلوق بأجمعهم، كما يظهر من الأخبار، لكونهم واسطة في الإيجاد، وهم الوجود، وهم السبب في الخلق، إذ لولاهم لما خلق الناس كلهم، وإما خلقوا لأجلهم، وبهم وجودهم، وهم الواسطة في الإفاضة، بل لهم الولاية التكوينية لما دون الخلق فهذه الولاية نحو ولاية الله تعالى على الخلق ولاية إيجادية، وإن كانت هي ضعيفة بالنسبة إلى ولاية الله تعالى على الخلق»

(٣) قال الشيرازي في تفسيره لأمل (٢/ ٥٠٧) «أن رسل الله وأوليائه يستطيعون بدو منه وأمره» هذا يقتضي الأمر أن يتدخلوا في عالم الخلق والتكوين، وأن يعدثوا ما يعتري حارقاً لبقاير الطبيعة فاستعمل أفعال مثل «أبري» و «أحيي موتى» وبصير المكتم تدل على أن هذه الأفعال من عمل الأسياء أنفسهم، وأن يقول بأن هذه الأفعال كانت تقع بسبب دعائهم فقط هو قول لا يقوم عليه دليل، بل أن طاهر الآيات يدل على أنهم كانوا يتصرفون بعالم التكوين ويقومون بتلك الأفعال

وكما ترى فإنَّ الإمام عندهم معصومٌ أيضاً، وعالمٌ بالعلم الشامل، والتحقيق أنه عندهم عالمٌ بالكلية والحريات، لأنَّ الإمام خليفة الله تعالى ولذلك يصفونه بالإلهي والإمام يقوم مقام النبي في كل صفاته ما عدا كونه نبياً، قال الخزازي في ص ٢٧٨ «وهكذا فالإمام يقوم مقام النبي في جميع صفاته عدا كونه نبياً، وبالجملية فالأئمة هم ولادة أمر الله وحرية علم الله وعية وحى الله من بعد النبي، وتراحمه وخي الله والحجج السالعة على الخلق وحلفاء الله في أرضه وأبواب الله عز وجل التي يؤتى منها... وهذه منزلة عظيمة لا يناها الناس بمقولهم أو آرائهم» اهـ.

ولكن لكي لا يتصور أحد أن الأبياء والأولياء كان هم استقلال في العمل، وأنهم أقاموا جهراً للحق في مقابل جهاز حق الله، وكذلك لكي لا يكون هناك أي احتمال للشرك ولعبادة المردوجة، تكرر قول ﴿يأذن الله﴾، (تكرر في هذه الآية مرتين، وفي الآية ١١٠ من سورة المائدة أربع مرات) وما الولاية التكوينية، لأنَّ القول بأن الأبياء والأئمة يستطيعون - إذا لزم الأمر - أن يتصرفوا في عالم الحق يأذن الله وهذا مقام أرفع من مقام الولاية التشريعية، أي إدارة الناس وحكمهم وبشر قوانين الشريعة بينهم ودعوتهم إلى الله وهدايتهم إلى الصراط المستقيم وبذلك يتضح جواب الدين يكرون ولاية أهل الله التكوينية يعثرونها ضرباً من الشرك. فما من أحد يقول بأن الأبياء والأئمة جهراً للحق مستقلاً في حال الله إنا هم يفعلون ما يفعلون بإذن الله وبأمر منه غير أن مكري الولاية التكوينية يقولون إن مهمة الأبياء تنحصر في الدعوة إلى الله وبلاغ رسالته وأحكامه، وقد يتوسلون أحياناً بالدعاء إلى الله في بعض الأمور التكوينية، وأن هذا هو كل ما يقدرون عليه، مع أن هذه الآية والآيات الأخرى تعيد غير ذلك

كما يستتج من هذه الآية أن كثيراً من معجزاتهم - عن الأهل - قد فعلوها بأنفسهم، وإن كان ذلك بإذن الله ويعون من القدرة الإلهية في الواقع يمكن القول بأن المعجزة من عمل الأبياء لأنهم هم الذين يقومون بها - كما هي من عمل الله لأننا نتم بإذنه وبالإستعانة بقدرته»

(١) وهذا يعني أن الإمامة لا تكون بحسب العبد يعطى من الله تعالى واحتياره من شأنه كالمسألة في هذه الجهة

والحقيقة أنَّ هذا الفرق بين الإمام والنبي على مذهبهم محرَّد فرقي لعظميِّ لقويٍّ؛ لأنَّ حصائص النَّبيِّ وصفاته التي بها ينفع الناس، من العلم والحكم وغير ذلك أثبتوها له، وإن لم يقولوا بتترُّل شريعة جديدة عليه، فليس هذا شرطاً في النَّبيِّ. وأمَّا الوحي الذي هو عندنا وسيلة لإبلاغ أوامر الله تعالى، فقد استعاضوا عنه بجعل عدم الإمام علماً إلهياً، ومن كان كذلك لا يحتاج في علمه إلى نزول الوحي، على أنهم قد يقولون بذلك بصورة من الصور".

(١) فصل الشيرازي من الشيعة الإمامة على السَّوة والرسالة، وقرر أن مرحلة الإمامة أعلى منها، كما ذكره في تفسيره «الأمثل» (١/ ٣٧١) أنها تقدم في بيان حقيقة الإمامة يتضح أنه من الممكن أن تكون شخص مرحلة السَّوة وتليق الرسالة، بها لا تكون له مرحلة الإمامة وهذه «منزلة نحاح إلى مؤهلات كثيرة في جميع المجالات وهي المرة التي نالها إبراهيم (عليه السلام) بعد كل هذه الاستعدادات والمواقف العظيمة، وكانت آخر مرحلة من مراحل مسيرته التكاملية.

من ذهب إلى أن الإمامة هي «أن يكون الفرد لائقاً ونموذجياً» فقط، ما فهم أن هذه الصفة كانت موجوده في إبراهيم (عليه السلام) منذ بداية السَّوة.

ومن قال إن المقصود من الإمامة «أن يكون الفرد قدوة»، فانه أن هذه صفة جميع الأئمة منذ ابتدئهم بدعوة السَّوة، ولذلك وجب أن يكون النبي معصوماً لأن أعماله قدوة للآخرين من هنا، فمرحلة الإمامة أسمى مما ذكر، بل أسمى من السَّوة والرسالة، وهي المرحلة التي نالها إبراهيم من قبل الله بعد أن اجتاز الامتحان تلو الامتحان.

وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى (وجعلناهم أئمة) (٢٠٥/ ١٠) «أي إنَّ وهبهم مقام الإمامة إضافة إلى عدم السَّوة والرسالة، والإمامة - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً - هي آخر مراحل سير الإنسان التكاملية، والتي تعني القيادة العامة الشاملة لكل الخواص المادية والمعنوية، والظاهرية والباطنية، والخسنة والروحية للناموس.

والفرق بين السَّوة والرسالة وبين الإمامة، هو أنَّ الأنبياء في مقام السَّوة والرسالة يتلقون أوامر الله ويبلغونها الناس إبلاغاً مقترناً بالإنداد أو البشارة فقط، أمَّا في مرحلة الإمامة فإنهم يتقدون هذا البرنامج

ولذلك ذكرنا أنه ليس عندنا أورد في تعريف الإمامة مصطلح «الخلافة الإلهية» أي وصفها بأنها إلهية، وقال في ص ٢٨٢: «وقد عرفت ممّا ذكرنا أن الإمامة هي الخلافة الإلهية التي تكون مُتَمَمّة لوطناف النبي وإدامتها عدا الوحي» اهـ

وساء على هذا التصور فيستحيل أن لا تكون الإمامة عندهم من أصول الدين، ولذلك قال الخزازي في ص ٢٨٢: «فما أوجب إدراج النبوة في أصول الدين أوجب إدراج الإمامة بالمعنى المذكور فيها، وإلا فلا وجه لإدراج النبوة فيها أيضاً» اهـ وبما على ذلك فلا إسلام لمن لم يعرف الإمامة.

وقال الشيخ جعفر السبحاني: «وأما لشيعتنا فهذه الإمامة عندهم، عبارة عن الرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

و بعبارة أخرى الإمامة هي استمرار وطائف النبوة (لا نفس النبوة لا يقطعها برحيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم)، فيقوم الإمام بنفس ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم به، فالنبوة ونزول الوحي منقطعة، لكنّ الوطناف الملقاة على عاتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلّها على عاتق الإمام، فهو يقوم وراء إدارة البلاد و عمرانها و توزيع الأرزاق وتأمين السبل والطرق والجهاد في سبيل الله لإشاعة الإسلام وكسر الموانع والعوائق.

الإلهي، سواء كان هذا التعبد عن طريق تشكيل حكومة عادية أو بدون ذلك، مهم في هذه المرحلة مرتبوا لبيد، ومعلمون لهم، ومقدون للأحكام والبرامج في سبيل إيجاد بيئة طاهرة تربية إنسانية»
(١) معاهيم قرآنية (١٠ / ٨٣)

فهو يقوم مع هذه الوظائف بوظائف أخرى، تطلب لنفسها صلاحيات إلهية وتربية سماوية، وتلك الوظائف عبارة عن:

١- بيان الأحكام الإسلامية من كليّات وجريئات^(١).

٢- تفسير الكتاب العزيز وشرح مقاصده، وبيان أهدافه، وكشف رموزه وأسراره^(٢).

٣- تربية المسلمين، وتهذيبهم وتركيتهم وتخليص نفوسهم من شوائب الشرك والكفر والجاهلية^(٣) اهـ.

وما أوردناه كافٍ لامتلاك فكرة جيدة عن مفهوم الإمامة عند الشيعة وعند أهل السنة، وستطيع أن نسي نحن بقية المباحث المتعلقة بالإمامة على هذا القدر من المفاهيم.

(١) بيان لأحكام قد يتم بناء على الاجتهاد والاستنباط من كتاب الشريعة وأدلتها لا يتوقف على أن يكون للمستنبط صلاحيات إلهية فيما ذكره السخاوي هو غير مسلم

(٢) من الذين أن تفسير آيات القرآن لا يتوقف توقف كلياً على صلاحيات إلهية بل على الذي تقرره الشيعة وهو سلمنا توقفه في البعض فقد أعاناه عنه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، ولا حاجة بعد ذلك إلى صلاحيات إلهية للمستنبط.

(٣) لا يجب عن ذهن العاقل أن نرهب الناس وتهذيبهم لا يتوقف أيضاً على عصمة المرئي، بل على صلاحه فقط، ولا يشترط له ذلك لصلاحات الإلهية على حسب تعبير الشيعة وإلا بطلت الحجة وفسلت بالكلية.

الإمامة عند أهل السنة

سوف نبين مذهب أهل السنة في الإمامة، على سبيل الإجمال الكافي، والتفصيل في هذا المبحث يحتاج لكتاب خاص.

بما أن الإمامة لها طرفان، فهي من جانب فعل من أفعال الإنسان، له عاية وحكمة معينة، ومن جانب آخر فعل له حكم شرعي، فكان بحثهم فيها من هذين الجانبين

أما من حيث هي فعل إنسي، فالإمامة هي عبارة عن إدارة شؤون الخلق العامة، بالاستناد على الأحكام الشرعية المتعلقة بتلك الأمور. فالإمامة إذن، يشترط فيها جهاز كامل لتعذر أداء تلك الوظيفة بشخص واحد، ولكن لا بد أن يكون لهذا الجهاز رئيس مسؤول وهو الذي يطلق عليه «الإمام»، لضمان عدم احتلال الأحوال وتنازع الأطراف.

مدار البحث سيكون عما تقطع به العقول في هذا الباب، وما تجوّزه، وبمنا هنا أن نعرف أحكام العقول، لأن ما نقوله الشريعة يجب أن لا يخالف قواطع أحكام العقول، فيستحيل أن تحكم العقول بأن الأمر القلاي مستحيل أو واجب، وتأتي الشريعة بتجويزه، ولكن يمكن أن تأتي الشريعة ببيحان ما تجوّزه العقول، فلا تناقض عند ذلك. وهذا قول مسلم، أو يسفي أن يكون كذلك.

حُكْمُ الْإِمَامَةِ عِنْدَ الْعَقْلِ

إنَّ أَوَّلَ أَمْرٍ يَجِبُ تَقْرِيرُهُ وَالتَّسْلِيمُ بِهِ، هُوَ أَنَّ الْإِمَامَةَ مُفِيدَةٌ لِلْجِنْسِ الشَّرِيِّ، أَيِ
إِنَّمَا ضَرُورَةٌ لَوْصُولِ الْجِنْسِ الشَّرِيِّ إِلَى أَقْصَى عَايَتِهِ مِنَ الْإِسْتِقْرَارِ وَالْحَصُولِ عَلَى
الْأَمَانِ وَالسَّعَادَةِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ الشَّرِيِّ، فَالاحتِثَاجُ إِلَى الْإِمَامَةِ أَمْرٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ
الْمَازَعَاتِ تَتَكَاثَرُ بَيْنَ النَّاسِ، وَالْوَسِيلَةُ الْأَكْبَرُ لِحُلِّ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ وَالْحَدُّ مِنْ
التَّعْذِيبَاتِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ النَّاسِ هُوَ الْإِمَامَةُ وَلَا يَكْفِي أَيُّ رِيَاسَةٍ تَحْكُمُ بِحُكْمٍ وَضْعِيٍّ
بَشَرِيٍّ أَوْ مَخْرُوفٍ، بَلْ يَنْبَغِي حَسَبَ التَّصَوُّورِ الْإِسْلَامِيِّ أَنْ تَكُونَ الْأَحْكَامُ الْمَعْتَمَدَةُ عَلَى
هَذِهِ الرِّئَاسَةِ هِيَ أَحْكَامُ خَاتَمِ الْأَدْيَانِ وَأَكْمَلُهَا؛ لِأَنَّ وَاضِعَهُ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
وَهُوَ جَلُّ شَأْنِهِ أَعْلَمُ بِمَا يَصْلُحُ الْبَشَرَ، فَهِيَ إِذَنْ مِنْ نَاحِيَةِ الْعَقْلِ الْعَمَلِيِّ الْمَوْسُسِ عَلَى
الْعَقْلِ الْبَطْنِيِّ وَسِيلَةٌ لِلْوَصُولِ إِلَى الْعَايَةِ الْمَحْمُودَةِ مِنَ التَّعَايُشِ بَيْنَ النَّاسِ.

وَلَكِنْ هَلْ يَلَزِمُ عَلَى أَهْلِ ضَرُورَةٍ وَلَازِمَةٍ، أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ النَّاسِ لَا يُمْكِنُ
أَنْ يَسْتَمِرَّ فِي الْحَيَاةِ إِلَّا بِهَا؟

مِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ الْخَوَابِ الصَّحِيحَ هُوَ النِّقْيُ. بَلْ عَايَةٌ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَلْزِمَ إِنَّمَا هُوَ
ازْدِيَادُ الْإِصْطِرَابِ بِيَسْهُمٍ وَأَيْضاً فَإِنَّهُ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ الْإِمَامِ الْوَاحِدِ، يُمْكِنُ وَجُودُ أَكْثَرِ
مِنْ رَئِيسٍ لِلنَّاسِ، فَيُمْكِنُ وَجُودُ رَئِيسٍ لِكُلِّ مَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّاسِ، وَمَعَ هَذَا الْأَمْرِ قَدْ
يُحْضَرُ بَعْضُ النِّطَامِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ مَوَارِئاً لِلنِّطَامِ الَّتِي يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ مَعَ كَوْنِ
الرَّئِيسِ وَاحِداً مُلْتَزِماً بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الصَّحِيحَةِ.

ففي ظلّ هذا التوضيح، هل يمكن أن نقول: إن وجود الإمام ضروريّ عقلاً؟
 بمعنى أنّه لا يمكن أن تستمر حياة الناس إلا به، أي هل لا يوجد بدائل وإن كانت لا
 تقوم بنفس قدر المهمة التي يقوم بها الإمام؟

من الواضح أنّ العقل لا يحكم بالضرورة العقليّة هنا هذا المعنى، كما أنّه لا
 يحكم بالضرورة في إرسال الرسل والأنبياء إلى الناس، فحكم الرئيس للناس في العقل
 هو الجوار لا الوجوب، إذن.

وأما إن أريد بأنّ الرئاسة واحدة عقلاً، بمعنى إنها راجحةً عملياً على نفيها
 وعدمها أو صدّها، بالمعنى السابق، فإننا نقول: نعم، إنّ العقل العمليّ يحكم بترجيح
 وجود الإمام على عدم وجوده، ولكن لا يحمي أنّ الحكم العقليّ بالوجوب العمليّ، لا
 يتافي ما قلناه سابقاً من الحكم عليها بالجواز العقليّ، من الساحة المحضّة لاختلاف جهة
 الحكم.

فينبغي لنا إذن أنّ الحكم العقليّ على الإمامة هو الجوار، لا الوجوب.

ولكن يمكن أن يقول قائل: إنّ الإمامة واجبة عقلاً لأنها مصلحة للناس، والله
 تعالى يحب عليه فعل المصالح، أو يقول إنّها واجبة، لأنها لطف من الله، ويجب على الله
 تعالى فعل ما فيه لطف للناس؟ فيجب على الله إذن تعيين الإمام؟

والجواب عن ذلك: إنّ هذا متفرّع على أنه يجب عقلاً على الله تعالى شيء،
 والتحقيق أنّه لا يجب شيء على الله تعالى، فبطل مُسْتَدُّ السؤال

وقد يقول قائل إن الإمامة واجبة عقلاً على الله تعالى، لأنَّه خير، والله تعالى جواد، والجواد لا يمنع الخير.

والجواب، أنَّ الوجوب العقليَّ على الله تعالى مبنيٌّ على كون الله تعالى علَّه وأفعاله معلولة لذاته، أو هو يؤول إلى ذلك، وهذا أمرٌ باطل، لأنَّ الله تعالى فاعل مختار، وليس فاعلاً موجَّهاً، فكلُّ علاقة بين الله تعالى وبين مفعولاته، تنسب على العليَّة والمعلوليَّة المُبْطِلة لكون الله تعالى فاعلاً مختاراً، فهي باطلة وبذلك يظهر بطلان ما قالوه.

ثم إنَّ الحودَّ والكرم هو فِعْلٌ ما ليس بواجبٍ ولا حَتْمِيٍّ، وأمَّا صدور فعل على سبيل الدروم والحتم، فكيف يُسمَّى هذا حوداً وكرماً؟! والكرم لا يصدر على جهة الاضطرار والحتم.

والقاعدة المطَّردة في هذا الباب هي أنَّه لا يجب على الله تعالى شيء مطلقاً، وهذا هو محلُّ الكلام. أمَّا الواجب على الناس، فلو قلنا بثبوت الأحكام على النَّاس بالعقل، فلا مانع من إيجابها ترخيحاً، ولكن مع القول بأنَّ لا حكم إلا بالشرع فلا يشت واجب إلا بالشرعة.

وكل ما مضى كان في أنَّ الإمامة هل يجب إقامتها ولو بتعيين الإمام بشخصه على الله تعالى، وقد أثبتنا أنَّها لا تجب. أمَّا على الناس، فإمَّا أن تكون واجبة بالعقل، وهذا متوقَّف على الإيجاب العقليَّ، أو تكون واجبة بالشرع، وهو الحقُّ.

رأي الشيعة في هذه المسألة

قال المطهري^(١) «وقد استخدم الطوسي مصطلحاً كلامياً فقال: (الإمامة لطف)، والمقصود من التعبير أن الإمامة نظير النبوة، خارجة عن حد اختيار البشر واستطاعتهم، متصلة بطرف آخر يجب أن تصدر منه، فرد، كانت النبوة يجب أن تأتي من خلال الوحي، وهي تعيين من السماء، فما كانت الإمامة -وهي مثلها- إلا تعيين من السبي عن الله، والفرق بينهما أن النبوة تصدر مباشرة عن الله، ويكون ارتباط السبي بالله مباشراً، أما الإمام فيعينه النبي عن الله» اهـ.

إذن فالإمامة مكتملة للنبوة عند الشيعة، وهي من نفس بابها، والشيعة يصرحون بذلك ولا يلوحون كما تراه، ومعنى كون الإمامة مكتملة للنبوة أن النبوة باقصة بلا تعيين الإمام.

قال نصير الدين الطوسي^(٢) «الإمام لطف فيجب نصبه على الله تعالى تحصيلاً للغرض» اهـ.

وعلق عليه حمد الدين ابن المطهر الحلي «واستدل المصنف -رحمه الله- على وجوب نصب الإمام على الله تعالى بأن الإمام لطف واللفظ واجب، أمّا الصعري فمعلومة للعقلاء إذ العلم الضروري حاصل بأن العقلاء متى كان هم رئيس يجمعهم عن التعالب والتهاوش ويصدّهم عن المعاصي ويعدّهم على فعل الطاعات ويعيّنهم

(١) الإمامة، مرتضى مطهرى، ص ٩٤، مؤسسة البلاء

(٢) كشف مراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص ٣٣٨، مؤسسة لأعلمي

عن التناصف والتعادل، كانوا إلى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد، وهذا أمر ضروري لا يشك فيه العاقل وأما الكبرى فقد تقدم بيائها اهـ.

والشيعة يقولون إذن إن الذين يستحيل أن يُترك ناقصاً، وهم يعتقدون أن الإمامة ركن من أركان الدين، ويقطعون أن النبي ﷺ قد عين الإمام قبل أن يتوفاه الله تعالى.

قال المطهرى^١: "لقد جاء الرسول الأكرم بالإسلام إلى الناس، وهذا الذين بحاجة إلى وجود مرجع لهم يُعرفه للناس ويبيّنه لهم على وجه تام، لمدة معينة على الأقل، وبدرره عين النبي صلى الله عليه وآله للأمة مثل هذا المرجع المتخصص. علماء الشيعة يعبرون عن هذه الحاجة الواجبة باللطف، ويعنون به اللطف الإلهي، والذي يقصد منه أن يكون متعلق اللطف [الإمامة] نافعاً في هداية البشر، ولما كان الطريق معلقاً أمام البشر، فإن مقتضى اللطف الإلهي يوجب عنايته بهم، تماماً كما هو الحال في النبوة المحكومة هي الأخرى بقاعدة اللطف. هذه القاعدة هي أصل من أصول الشيعة، بحيث يمكن أن يقال إنها تعكس تقريباً دليلهم العقلي في باب الإمامة اهـ.

وهذا الكلام يلخص فعلاً حاصل دليلهم العقلي، ولم يبق إلا أن نصم إليه اشتراطهم العصمة للإمام، كما هو الشأن في النبي، وبما أن النبي يجب أن يكون

(١) انظر: كتاب الإمامة لمرتضى المطهرى، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) الإمامة، ص ١٠١، مرجع سابق.

معصوماً، وقد قلوا في تعريف الإمامة «إنَّه متممٌ للسُّوءة في مجال بيان الدين»، فيجب إذن أن يكون الإمام معصوماً.

وبذلك يتبين لنا مدى أهمية الإمامة، ومدى أثر عقيدتهم فيها تجاه المخالفين لهم، بحيث إن هؤلاء المخالفين يُعتبرون عندهم كفاراً في حقيقة الأمر، أي خالدين في النار لا يخرجون منها، وإن كانوا -أي الشيعة- يُسمُّوهم مسلمين، وينفون في الوقت نفسه الإتيان عنهم". وبعض أهل السنة يغفلون عن هذه الإشكالية، فيظنون أن إطلاق اسم

(١) الإمامة للمطهرى، ص ١٠٢، مرجع سابق.

(٢) وإنك بعض النصوص لدالة على تكفير الشيعة لإمامية لمكر الإمامة، وإن قالوا بإسلامه ظاهراً، فالإسلام عندهم تبع بالأحكام الظاهرية، بخلاف الإتيان، فهو للظاهر والباطن، وبذلك يسقون أنفسهم مؤمنين، ولا يطلقون هذا الاسم على أهل السنة المكرين للإمامة بحسب تعريفها عند الشيعة - «وعن ابن الرامح لا يُعشَّ المحالِّف إلا لتقية، وهو المفعول عن طاهر ابن إدريس، والظاهر أن هذا هو مذهب أبي لصالح أيضاً، حيث لم يحور على منكر الإمامة كما سيحيى، ويلزم ابن إدريس ذلك أيضاً من جهة معناه عن الصلاة عليهم محتجاً بكفرهم» [غنائم الأيام المبررة الفقي - ج ٣ - ص ٣٩١ - ٣٩٢]. - «وفي اندعائم عن عبيد السلام أنه مثل عن الدين قائلهم من أهل النخبة أكفرون هم» قال كفروا بالأحكام وكفروا بأنفسهم، ليس كفروا بالشركيين الذين دفعوا الشيعة ولم يُقرُّوا بالإسلام، ولو كانوا كذلك ما حلَّت لنا مناقحتهم ولا ذبايحهم ولا موازيتهم

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على جرد حكم المسلمين على لعدة من حيث لمحي في زمن هدي، فضلاً عما هو معلوم من تتبع كتب السير من معانطتهم وعدم التجنب عن أسرارهم وغير ذلك من أحكام المسلمين، وإن وجب قتالهم على الوجه الذي ذكره، لكن ذلك أعظم من الكفر بمعصية الخوارج منهم قد اتحدوا بعد ذلك ديناً، واعتصموا بعتقادات صدروا بها كفاراً لا من حيث كونهم بعدة، وأما تعسيلهم ودفعهم والصلاة عليهم فقد قرَّعه بعضهم على الكفر وعدمه، ولكن قد يفتي بعدم وجوب ذلك، وإن لم يكن بكفرهم حال حياتهم، ولكن هم حكمهم بعد موتهم كما سمعته سابقاً في مطلق منكر الإمامة» [جواهر الكلام الشيخ الخواري ج ٢١ ص ٣٣٨]

المسلم عليهم من قبيل الشيعة، يعني بالضرورة الحكم عليهم بالإيمان، ولكن غفلوا عن تفريق الشيعة بين الإيمان والإسلام، فقد يكون الواحد مسلماً غير مؤمن، فيكون مصيره إلى النار والخلود فيها، كما في حالة من أنكر الإمامة. ولا ريب أن عدّهم مكري كون الإمامة من الأصول كما يقول الشيعة - غير مؤمن ولا ناجياً من الخلود في النار يترتب

لا يبرح عنه شيء منها، وإن كان إردياً في غير الأحكام مما كان ويكون حسب ما تقرّر ذلك في جميعه عدم الإمام (ع) ويلزم أن يكون معيّناً ومنصوباً من قبل النبي (ص) ولا يكفي نصب الأئمة به، وهذه المسألة من أعظم مسائل أصول الدين، وهي معركة الآراء بين العامة والخاصة، فكم رأبها الأقدام، وحادت فيها عن الحق أقوام، بلا ترو ولا بصيرة، حتى هلكوا وأهلكوا، واعتقلوا والقل لا يعدون المعامل والمعامل، ولا من أحدثه حجة الآباء وقتدى آثارهم وسلك سبيلهم، بل لو ادعى عدم وجود جاهر قاصر في هذا العصر عن هذا الأمر لم يكن بعيداً، فمن جع برود العدد، وبطريقين الإنصاف، وحبب جدّه الاعتقاد هذه الله إلى سواء لطريق، فإن الثبوت والإمامة من واحد واحد، فمن أنكر أو حاد عن إحداهما كما أنكر الآخر وحاد عنه، وإن اعترف به لسانه أو عقد عليه قلبه، فإن ذلك لا يجدي في الخلاص من العذاب الدائم والخلود الأبدي في سقر وهو الكفر الباطني، وفي الأثر الصحيح «من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، وفي المعنى لو أن عبداً صلّ وصام، وحج بالعرض والسنة مدة عمره ثم لم يعرف ولاية وفي الله فيوالبه، ولا يتربى من معاديه لا يفعله ذلك كله، فإن النبي والإمام معاً سعيهما حق منصوبان من جانب الله تعالى، والإقرار بأحدهما لا يكفي، وإنكار أحدهما كفر بعمد مشهور أصحّابنا على عدم نجاسة مكر الإمامة، وهو لا ينفي الكفر، فإن ارتدع حكم من أحكم الكفر لمصلحة لا بوجه رتفاعه بعد إجماعهم على عدّ أصول الدين خمسة، وتنفهم بأن لمكر لأحدهما كفر، وأنث بعدة فلا يرون أن الإمامة من أصول الدين، وظاهرهم أنهم يرون أنها من الفروع، حيث إنهم حصروا الأصول بالثو حيد والثبوت والمعاد، وسوا على أن الاعتقاد بالإمامة من واجبات الشريعة على حد وجوب الصلاة والصوم وباقي الفروع الضرورية» [وسالة في الإمامة - الشيخ عباس (مجل الشيع حسن صاحب كتاب أنوار العقائده) ص ١-٢]

- وجاء في «كشف الرموز» (٢٨٩/٢) للآبي «موجبات الكفر مختلفة (فقد) تكون إنكار مؤثر مختار أو وحدانيته وما في معناه (وقد) تكون إنكار بوة محمد صلى الله عليه وآله (وقد) تكون إنكار إمامة من يقوم مقامه» يريد بها الإمامة الخاصة التي هي محل النزاع بين الشيعة وغيرهم من المسلمين

عليه في الدنيا تصحيح أحكام عملية معينة ولو في بعض الظروف، كما حصل في
تعاونهم مع التتار في تدمير بعداد قديما وحديثاً.

المبحث الثالث

العوامل الخارجية

وهي العوامل الدخيلة على المجتمعات والشعوب الإسلامية، وهي التي تقصد تشتيت وحدة الإسلاميين، وروع الخلافات بينهم، تهيداً لإصعافهم، بعد التحيل إليهم أن كل من يخلف غيره في هذه الخلافات فلا يجوز له أن يعاونه مع اتفاقه معه في أصول الدين الكبرى!

ولا يمكن أن تُهمَل مخططات الدول العربية والشرقية الكبرى التي تسعى جاهدة لإيجاد الثغرات في الدول الإسلامية في كل العصور، لا فرق عندها بين دولة وأخرى، فإن من المعايير الأكيدة أن ريادة قوة أي دولة إسلامية سيكون سبباً واضحاً لزيادة قوة الإسلام نفسه، وهو الأمر الذي تحسب له دول العرب كل حساب وليس بعيد ما فعله الغرب من الدول الأوروبية بالدولة العثمانية حين مرقوها شرّاً ممرّق واشتهزوا فترة ضعفها، وتكالبوا عليها، ثم ورّعوا ميراثها بينهم، وما زالوا يتداولون هذا الميراث للتمسك من خيرات الشعوب، وليقروا على طول الزمان سادة العالم الذين لا تستطيع دولة من الدول أن تقرّ لنفسها ولا لغيرها إلا من حلالهم وبلادهم ورضاهم، وبما لا يتجاوز الحد الذي وضعوه لها، بحيث تبقى في المؤخرة تابعة لرغباتهم بعيدة عن تطلعات شعبيها.

ويمكن إضافة عامل آخر حارح عن حقيقة المذهبين، ولكنه يؤثر في العلاقة بينهما: وهو الأطماع السياسية المنبعثة في نفوس بعض المسلمين من الحكّام والأمراء الذين يرون أنّ مصلحتهم وبقاء حكمهم يكون إذا بقيت الرعايات دائرة بين الفرق الإسلامية، فيعملون على إثارة الفتنة بينهم، ودفع بعض المرتقة المنتفعين من أتباعهم والمتأثرين بهم إلى العمل الخبيث على دفع المسلمين إلى طرق الخلاف والتشاجر والتقاتل.

ويوجد بالإضافة إلى ذلك مبدأ مثير للجدل، أطلقه الشيعة في مرحلة معينة، وهو ما يسمّى [بمبدأ تصدير الثورة] الذي أعلن عنه أولاً الخميني في بدء الثورة الإيرانية في أواخر القرن الماضي، يقول بعض الباحثين: «وخلاصة فكرة تصدير الثورة هي استغلال الأقليات الشيعية في الدول العربية ومحاولة نشر الفكر الشيعي وحثّ عملاء داخل الأنظمة العربية حتى تحين اللحظة الملائمة التي يستولى فيها هؤلاء العملاء على السلطة ليعيدوا نظاماً مستنسخاً من النظام الشيعي في إيران.

ويقول أحد المراقبين إن ثمة مجموعات صغيرة من الشيعة في بعض الدول العربية أخذت تُنشط في ظلّ الأجواء التي تظللها أفكاراً يروح لها الغرب على عرار حقوق الإنسان وحماية الأقليات مدعومة بصعود الشيعة إلى موقع السلطة في العراق. والكثير من قادة الشيعة الدين أصبحوا الآن قادة العراق ترتّبوا في إيران وأشأوا، مظهرهم فيها، وقادوا معارضة الرئيس العراقي المحلوع صدام حسين من خارج الحدود ولم يعودوا إلى العراق إلا بعد أن مهدهم الاحتلال الأمور.

وخلق ذلك مدخلاً تستطيع إيران في ظل الرئيس الجديد النعادي منه إذا احتارت طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وقد يكون هذا التدخل محدوداً وموسمياً بحيث يرتبط بما يقع في هذه الدولة العربية أو تلك من أحداث موالية، حسياً قال بعض المراقبين.

كما لا يمكننا هنا استبعاد استقواء الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة بإيران في فتاها مع حركات المقاومة العراقية، وجميعها حركات سية. ويرى البعض أن إيران التي رسخت أقدامها في العراق لن تسمح بوجود عربي فعال في العراق، وهو ما يصيف إلى أسباب التوتر بين طهران والعواصم العربية^١

ويقول د. فارس الخطاب تحت عنوان تطور مفهوم تصدير الثورة. «لو جمعنا شعار (تصدير الثورة) على لسان الحميني في مناسبات عدة لخرجنا بحصيلة مفهومها أن الثورة تنتقل إلى بقية الشعوب من خلال مسالك عامة، والحميني يقول على سبيل المثال «مبدأ تصدير الثورة لا يعني الهجوم العسكري وتحشيد الجيوش ضد البلدان الأخرى مطلقاً»، ويقول أيضاً. «إن تصدير الثورة هو تصدير المعنويات التي وجدت في إيران» و«نتطلع إلى تصدير ثورتنا الثقافية» والأهم «نتطلع إلى تصدير الثورة عن طريق الإعلام والتبليغ»

(١) انظر محمد صادق مكّي، موقع لبنة الإلكتروني، مقال بعنوان [محدد وإيجاب] مبدأ تصدير الثورة الإيرانية] بتاريخ مكرمة الإسلام ١٣ رجب ١٤٢٦ هـ ١٨ أغسطس ٢٠٠٥ م

أمّا أساليب تصدير الثورة فهي كثيرة بحسب رؤية الخميني منها وبالدرجة الأساس «تطبيق النموذج المثالي في إيران و العاملين في السفارات والطلبة والاتحادات في خارج إيران والحجّاج»، وهي جميعاً يبدو عليها أنها وسائل سلمية، لكن في الحقيقة فإن هناك ممارسات وقعت في دول الخليج العربي والعراق ولسان وعضر دول شمال أفريقيا العربية تتقاطع وهذا الادعاء.

ونتيجة للتحوّلات والهواجس التي تتمثّل الدات السياسية والعقائدية العربية المجاورة لإيران وتأثيرات هذه التحوّلات على تمهيد تصدير الثورة، عكّفت مجموعة من الخبراء الإيرانيين في عدة مجالات على وضع مفهوم جديد وآلية آمنة لتصدير الثورة بالشكل الذي يظهر عليها الصعّة الاجتماعية والسياسية والتاريخية والاقتصادية، قدّوا عنها «الخطّة التي رسمناها لتصدير الثورة، خلافاً لرأي كثير من أهل النظر، سشمر دون ضجيج أو إراقة للدماء أو حتى ردّ فعل من القوى العظمى».

وبالطبع وكما هو حال جميع الخطط المنظمة فقد وُضع لها سقف رمزي وآلية للتنفيذ ودول مستهدفة بأولويات مختلفة، كما بنيت على مراحل تشمل مرحلة التأسيس ورعاية الحدود ثم مرحلة البداية ومرحلة الانطلاق ومن بعدها مرحلة حامي الشار أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة المضح

وباختصار؛ فإنَّ مفهوم تصدير الثورة وفق الاستراتيجيات الجديدة لإيران يعني تحسين العلاقات مع الآخرين وزرع العملاء بينهم، وصرح علماء الدين باحكام والعمل على امتلاك القوى السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية^(١)

ولا ريب في أنَّ هذا المبدأ سوف يبعث على التوتر العظيم بين الدول العربية، بل الإسلامية أيضاً، وجارتها إيران، وسوف يبعث ذلك الدول الغربية ذات المطامع المكشوفة في تلك البلاد إلى التدخل بصورة أو أخرى في سياسات تلك الدول وتوجيهها الوجهة التي تريدها، باستغلال خطر التدخل الإيراني.

(١) موقع شبكة لصرة، مقال بعنوان «تصدير الثورة الإيرانية والموقف الغربي»

الفصل الثالث

نظرات تحليلية في عوامل الوحدة والفرقة

ومحاور مستقبل العلاقة

تبين لنا أن هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية تؤثر في العلاقة المستقبلية محل البحث بين السنة والشيعة، بالإضافة إلى بعض العوامل التاريخية التي كانت في أصلها أحداثاً تاريخية، ثم صارت بشيء من التأويل والتفسير عقائد ثابتة حيكت حولها بعض المفاهيم التي تدور عرائتها لدى الرأي، وخصوصاً بعض المواضع التي أضافها الشيعة للإمام، ووظيفته وكونه تكملة للسوة، وما صاحب ذلك كله من ردود رفعت وتيرة الخلاف إلى مستوى مرتفع جداً

ومع ذلك فلا بد من أن سلط الضوء على بعض الأمور المهمة هنا

١ هناك مسائل عظيمة ومواقف خطيرة ما رلنا ننتظر من الشيعة أن يقفوا معها موقفاً قاطعاً باتاً لا يبقى مجالاً لقليل قائل.

مها موقعهم من القرآن الكريم وقصة تحريره زيادة أو نقصاً، فعندهم العمل على تحرير رأيهم البات الجماعي المعلن دولياً، والذي تشارك فيه جميع المؤسسات الرسمية الشيعية وغير الشيعية، وتبدر بإعلان أن لقرآن الكريم كما هو موجود بين أيدينا،

كتاب الله الكامل لا زيادة فيه ولا نقص وما لم يفعلوا ذلك، فإنهم يعتبرون موافقين لكل موقف ورأي شاذ يقدح في هذا الكتاب العظيم

ومنها مواقفهم من الأحداث التاريخية التي تعلقوا بها قديماً، وما يرالون بتعلقون بها حتى الآن، فإن عليهم إعادة النظر في تفسيرها لأتباعهم، والإعلان أنها مجرد مواقف تاريخية لا تمثل ديانة هم، ولا تشير إلى قدح في الصحابة ولا إقصاء في الدين بسب ما يرمونه من اغتصاب الإمامة من علي رضي الله عنه ولا نحو ذلك مما يقررونه. ويتوقفون عن تجويز السب والانهام بالكوص عن الإيابة، وبذلك فقط يقطعون دابر كلام المعارضين من الفريقين، ويحافظون على كتاب الله تعالى الذي لا يمكن بقاء الدين سالمًا إن انحأ المجال للمعارضين من أهل الإسلام والمتسعين إليه ومن الملحدين التشكيك فيه.

فمثل هذه المسائل، لا تحتل التأجيل ولا التأخير، ولا تعليل الآراء الواردة فيها من طرف الشيعة، بحلاف غيرها من المسائل التي حصل فيها حلاف بينهم وبين السنة

٢- ولتساءل الآن حول الخلاف الدائر بين السنة والشيعة، بل بين جميع الفرق الإسلامية أيضاً:

هل المقصود والمطلوب إزالة هذه الخلافات؟ وهل هذا المطلوب لو سلمناه يمكن تحصيله في الواقع؟ وهل تتوقف وحدة المسلمين فعلاً وتعاونهم مع بعضهم على العوامل المشتركة بينهم متوقف على إزالة الخلافات بالكلية؟ أم إنه يمكن بقاء التعاون بينهم وإن بقيت هذه الخلافات موجودة، وحسب؟ فما الشروط الموضوعية التي

تحفظ بها بيضة المسلمين ويتحقق التعاون والتعايش - على الحملة - مع وجود هذه الخلافات؟

إنَّ النظر السديد المتعمق المبني على دراسة حقيقة هذه الخلافات الحاصلة بين المسلمين، سنة وشيعة وغيرهم، ودراسة الواقع الموضوعي المتحقق، تثبت بما لا يتيح مجالاً لقائل:

- أن إهاء الخلافات بالكلية، والإجهاز عليها بتحصيل الوفاق التام.

- وأن غصَّ الطرف عنها وكأها لا توجد أو لم توجد في الماضي، بحجة أن تناسي هذه الخلافات ينهيها.

كلُّ تلك المواقف ثبت بالدراسات المتعمقة أنها مجرد حيالات وأحلام لا واقع لها، ولا يمكن عادة تحقيقها، فإن الخلاف بين المسلمين سيقى موجوداً بحسب ظاهر الأمر، وتوقيف التعاون بينهم والتعايش بقاء على الأسس المشتركة بينهم على (أ) إزالة الخلاف، أو (ب) تجاهده وعصَّ الطرف عنه، وكأنه غير موجود، كلٌّ من هذين الموقفين يظهر عدم دقته ولا موضوعيته.

إذن فلا يبقى أمامنا إلا معرفة الشروط الموضوعية للمفكر وهي:

أولاً. الخلاف بين المسلمين واقع لا محالة ومستمرٌّ

ثانياً لتعايش بينهم والتعاون على المتفق عليه واحبَّ شرعاً، وتترتب عليه المصلحة المشتركة عقلاً.

وكلُّ من يعرف هاتين المقدمتين، ويسلمُ بهما، يعلم تمام العلم أنه لا يبقى من الاحتمالات إلا أن يتم الاعتراف بوجود الخلاف، وأن يتم بناء التعاون المشترك بين المسلمين، لدى الراغبين فيه، على هذه الخلافات، وحيثُ فلا بد من احترام كل طرف لصاحبه، بما لا يقدح في ضروريات الدين، ولا تجاور مسلمته الكرى التي إن قدح فيها الواحد أو خالفها خرج من ربقة.

هذا هو السبيل الوحيد لبناء التعاون المشترك، وبناء علاقة مستقلة حقيقية، مؤسسة على واقع لا على أحلام أو هام أو مجرد تمنيّات بعيدة التحقيق.
وبناءً على ذلك، فإنَّ العلاقة بين الفريقين إن أريد لها أن تصل إلى هذه الدرجة، فلا بد من البحث عن السُّل الحقيقِيَّة التي تحتفظ بها مظاهر التعاون.

هل يجمع ذلك من النقاش والجدال بين المسلمين؟

قد يعتقد بعض الناس أن هذا الأمر الذي قرَّراه لا يمكن تحصيله إلا بجمع الفريقين من النقاش والجدال بينهم! مع أن معهم عن ذلك غير ممكن التحصيل، بل هو محال عادةً إلا بقوى فاهرة لا قدرة لنا عليها ولكن هذا الرأي - أي دعوى حصر الوصول إلى ما ذكرناه بطريق المنع - مجرد وهم، فإسناداً تمكنا من بناء قواعد التعاون والتفاهم على القدر المذكور سابقاً، يسهل علينا بعد ذلك بناء طرق النقاش بين المسلمين، بل صيانه فائدة تترتب على هذا النقاش والحوار، وإنَّ توفير تلك المقدمات سيكون صياناً أكيداً لثمرات ناصحة يعود النفع بها على المتحاورين دون تعصب، أو

يكاد، ولا ترقّت، خصوصاً مع وجود هيئة من العلماء من الفريقين تكون وظيفتهم مراقبة تلك الشائعات وتوجيهها، ومع تدريب طلاب العلم والعلماء على محاوره الآخر من المسلمين، وأتباع القدوة الحسنة في ذلك، والشّنيع على من يتجاوز آداب البحث والحوار التي قررها العلماء، فتكون تلك الصوابط بديلاً عن دعوى إمكان إزالة الخلاف من أصله، أو دعوى إمكان إهماله والتعامل مع المسلمين، وكأن الخلاف بينهم منعدم، والحال أنه موجود راسخ في قلوبهم ونفوسهم، ولا تجدي محاولة محاصرة تلك الخلافات وتجميدها بالمنع من ذكرها أو الكلام والتفكير فيها، وهو أمر محال عادة، والمحال عادة لا يكون مطلوباً عند العقلاء، إذ لا يحصل إلا بخارق للعادة وتدخل إلهي.

فالتنقش والحوار والجدال بالتي هي أحسن هو الطريق الوحيد في ظلّ هذه الظروف لتحصيل شروط الاقتراب من الفهم الأصحّ للإسلام، فإنّ ذلك لا يمكن تحقيقه إلا في ظلّ شروط الطرّ الصحيح الحرّ المسي على تفهم للرأي الآخر، ولا شك أن الخوامع الراسخة بين المسلمين التي ذكرناها ستكون أكثر عامل مساعد للاقتراب نحو هذا الهدف، وأنّ ما يدعيه كل واحد من المسلمين من أنّ هدفه هو الوصول إلى الحق في نظر الإسلام وحسب ما يقرره الدين من وسائل تيسير ذلك، مما يساعد الناس على التحلي عن كثير من الآراء والأنظار المسببة على تعصب أو قصر رؤية أو أعراض غير موافقة للدين.

وبحرر برعم أنّ الحالة التي نصف بعض معالمها هاء هي التي كانت واقعة في فترات طويلة بين علماء الإسلام في أثناء وجود الدول الإسلامية المختلفة، ولذلك رأينا

نماذج كثيرة من العلماء الشيعة الذين استفادوا من علماء السنة وأخذوا العلم عنهم، وكانت تحصل المحاورات والمناقشات بين أصحاب المذاهب والردود تتوالى، والنقاش يحتدم، دون أن تتفاجأ بوجود المقاتلات والمشاجرات إلا في ظروف خاصة، نتيجة خروج بعض ذوي الهوى والأغراض عن القواعد المرعية، وحينئذ، كنا نرى الأكابر من العلماء والوجهاء من زعماء المسلمين والرؤساء يتدخلون بحكمة ليزيلوا ما طرأ بين المسلمين، ويعيدوا الوضع إلى ما كان عليه. أمّا التغافل عن تلك الخلافات ودعوى أن تركها وتناسيها يحل الأمر وينهيها في صدور أصحابها، فمجرد دعوى بلا برهان عملي ولا عقلي، ولا يدلُّ عليه دليل من الشريعة المطهرة.

ولكن يبقى التساؤل مطروحاً: ما الحل الذي يختاره رؤساء التشيع في إيران على وجه الخصوص وفي غيرها من البلدان عموماً: هل يتوجهون نحو تصدير الفكر الشيعي، ليكون وسيلة لهم إلى خلخلة أركان المنطقة للتدخل فيها، وبذلك يكتسبون عداوة الآخرين؟! أم يختارون التفاعل الطبيعي مع الآخر عن طريق الحوار وطرح الأفكار بالعدل والإنصاف؟

هذا ما لن نستطيع أحد من الناس أن يقطع به، ولكننا نرجو أن يكون خيار جميع الأطراف في مصلحة الإسلام والمسلمين، لا في مصلحة طرف دون آخر.

وأخيراً نتساءل أيضاً: هل نستطيع في ظل هذه الظروف الكثيرة التي نعيش فيها أن نمنع معتقدي التشيع من التمسك بمذهبهم والدعوة إليه بشتى الطرق؟

ألا يجب علينا نحن أهل السنة بما نملكه من وسائل - وإن لم توجد دولة واحدة
تتبنى بصورة صحيحة مذهب أهل السنة - أن ندافع عنه ونبذل النفس والنفس
لخدمته ونشره وبيانه للناس أجمعين، والحال أننا نقول إنه يمثل الفهم الصحيح
للإسلام، فبياننا له هو بيان للدين في الحقيقة، والدفاع عن الدين وبيانه للناس أجمعين
واجب راسخ لا يسقط عنا.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

٥ المقدمة
٧ الفصل الأول: حول تاريخ العلاقة بين السنة والشيعة
١٢ الحدث الأول: خلافة أبي بكر رضي الله عنه لرسول الله
١٦ الحدث الثاني: النزاعات بين الصحابة
١٩ الحدث الثالث: مقتل الحسين رضي الله تعالى عنه: مرتكبه والمألوم فيه، وموقف أهل السنة منه
٢١ الحدث الرابع: غزو التار لبغداد وتدميرها سنة ٦٥٦ هـ ودور الشيعة فيه
٢٣ ملخص حكايته من بعض مصادر الشيعة
٢٨ خاتمة لهذا الفصل
٢٩ الفصل الثاني: العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في العلاقة بين أهل السنة والشيعة
٣٠ المبحث الأول: أهم ما يجتمع عليه السنة والشيعة من أمور لها أثر في مستقبل العلاقة بينهما
٣١ أولاً: في العقائد
٣١ الجامع الأول: الإيمان بالله تعالى
٣٢ الجامع الثاني: الإيمان بسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام
٣٣ الجامع الثالث: الإيمان باليوم الآخر
٣٤ ثانياً: في أصول الفقه والفقه
٣٤ القرآن الكريم
٤١ الإجماع
٤١ حجة العقل
٤٣ القياس
٤٦ المبحث الثاني: أهم ما يختلف فيه السنة والشيعة من أمور لها مدخلية ظاهرة في مستقبل العلاقة بينهما
٤٧ تعريف الإمامة
٥٨ حكم الإمامة عند العقل
٥٩ رأي الشيعة في هذه المسألة
٦٢ المبحث الثالث: العوامل الخارجية
٦٨ الفصل الثالث: نظرات تحليلية في عوامل الوحدة والفرقة ومحاور مستقبل العلاقة
٧٣ فهرس المحتويات
٨٠

هذا الكتاب

لما كانت دراسة العلاقات المستقبلية وما يؤثر فيها من عوامل داخلية وتاريخية وخارجية بين جميع المسلمين أمراً عسيراً، يُخَوِّجُ إلى زمان طويل، وإلى دراسات تستغرق زمناً ممتداً، فإننا ندعو الباحثين إلى الاهتمام بدراسة ذلك كلاً على حسب قدرته، أما نحن فإننا سنوجه همّنا الآن إلى دراسة العوامل التي يمكن أن تكون مؤثرة في العلاقة بين السُنّة والشيعية في المستقبل، بحيث يمكن أن نتوقع العلاقة التي تكون بينهما بناء على تلك العوامل.

ولذلك فقد لزمنا في هذا البحث عمل دراسة لهذه العوامل بعد تقسيمها إلى أقسام تُساعدُ على حصر الذهن والفكر في العِلل المؤثرة، وذلك كما يأتي:

- أولاً: الناحية التاريخية، من حيث ما هي مؤثرة في هذا المقام.
 - ثانياً: العوامل الداخلية التي تؤثر في العلاقة المستقبلية بين السُنّة والشيعية.
 - ثالثاً: العوامل الخارجية المؤثرة على العلاقة بين السُنّة والشيعية.
- وسنحاول الاختصار ما أمكننا ذلك، فإن المقام الذي نحن فيه لا يليق به التطويل والاستقصاء.
- وندعو الله تعالى أن يوفقنا في هذا المبحث، ويجعل له ثاراً سائغاً.

دَارُ النُّورِ لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ

تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٥٨٥٩

خلوي: ٠٠٩٦٢٧٩٥٣٩٤٣٠٩

عمان - الأردن ص.ب ٩٢٥٤٨٠ الرمز ١١١٩

E-mail: darannor@gmail.com

www.darannor.com

